

۷۸-۵۷-۱

۳۵۳



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

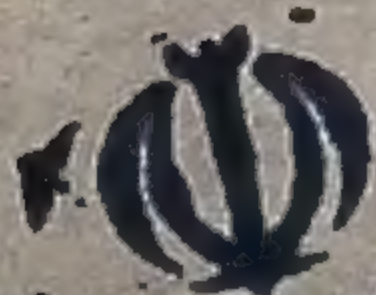


سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

دفتر کتب کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

شماره ۷۷۹۱۴۰۸

ثبت گردید.



موسسه اسنادی ملی ایران

کتابخانه ملی ایران

تأسیس ۱۳۱۶



NATIONAL LIBRARY

100

هذه
لنا شرفنا
من فضلك
مخرج الأحكام
التي تحلها
مظلة

الحمد لله الذي شق الأرض شقاً فابت فيها حيا وعيافاً فضياً
وخلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك فديلاً
والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين
واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين
ووجهك قد فانه لما كان بحث المشتق من انفس المباحث انفعها
وبه كان يتكشف كثير من الفروع الفقهية والمباحث العلمية
احببت ان تذكره مما وصل اليه فتمنى القاصر استغفر

مکتبہ اسلامیہ

في فسا الاشتقاق

٣ من الاساطين فلعله ينكشف به الحجاب عن بعض الامثال
ويوضح به المراد من كل اشارة اساطين فتقول رب الله التوفيق
فدستهم الاشتقاق على فسا ثلثة احدها الصغير
وثانيها الكبير وثالثها الاكبر وادوا بالاول فما
كان التغير بالهبة فقط مع بقاء حروف الاصل وبالثاني
ما كان التغير بالترتيب بالثالث فما كان التغير بتغيير
بعض الحروف والاول هو الاشتقاق المعروف ومثاله ظا
ومثله الثاني بامثلة منها حروف (ك) (ال) (و) (هـ)
فانها بنزيب كل موضوع للجرح وينقد بهم الكاف والميم على الـ
موضوع للكمال وينقد بهم اللام والكاف على الميم كلهم موضوع
للنصر بالبدبشت وينقد بهم الميم واللام على الكاف كملك
موضوع للغلبة والسلطنة ومنها حروف (ف) (و)
(د) (ال) فانها بنزيب قول موضوع للنكاح وينقد بهم الفاء
واللام على الواو وموضوع للحمار الوحش وينقد بهم اللام والواو



في أقسام الأشرف

٢

على الفان موضوع الطعام الغير المعوي بالبدن كما قبل ^{منها}
حروف ز ن دى فانها بترتيب كنى موضوعه لخلاف
السميح وبقيهم التون على الكاف والباء موضوعهما
او المضرة بالخبر بالخفاء وبقيهم الكاف والباء على الز
موضوعه للحم الزايد المسبب في الفرج **ومنها** حروف
و ر و ق فانها بترتيب فرم موضوعه لنسبة الشهوة في الاكل
وبقيهم الفاف الميم على المراء موضوعه للغلبة في الفنا وبقيهم
الميم المراء على الفنا موضوعه لاجازة السهم عن الغرض وبقيهم
الراء والميم على الفنا موضوعه للقوة ومنه قولهم باكل ما يسد
به الزمى ووجه الاشتقاق فيها مع بياض الالفاظ والاما
وعد وضوح الفرعية والاصلة في شيء منها انما هو بدوي
وجو جامع بين المعنى ملحوظ بازاء مطلق تلك الحروف مع
قطع النظر عن خصوصيات الترتيب في التركيب الجامع كما قبل
في المثال الاقل هو الشد وفي الثاني الخفة والسهولة وفي

في أقسام الاشتقاق

الثالث الخفاء والسنخ في الرابع الغلب والتميز والاشتراك
أيضاً بامثلة منها القسم الغلب المشترك في اقادة معنى
الكسر مع اخفاء من الاول بما حصل معه لا نقضاً والثاني
بتمام يحصل معه لا نقضاً ومنها القسم والضم المشترك
في اقادة معنى كل مع اخفاء من الاول بالاكل بالاشتراك
والثاني بتمام الهم ومنها التثنية والتثنية المشترك في اقادة
معنى الوهم والخلل مع اخفاء من الاول بالاجتماع
ونحو الثاني بالعرض منه الولد للفرش والمعاشر
الاثني اي ما ينفتح به او يعيب منه وزان يكون له
ولذلك في ثلث ثلث اي عابرة ونقصه ووجه الاشتقاق
في ذلك ايضاً وجوه في المشترك في المعاني ولا بد ان يعتبر
الاصل في ذلك ايضاً حروف المشترك كما اعتبر تمام الحروف
في الامثلة المتقدمة من القسم الثاني والافترج احداً لا
على الاخر من حيث الفرع عتبه والاصلية مع ظهور النفاذ

في أقسام الاشتقاق

من حيث اللفظ والمعنى مما لا وجه له ثم دلت على الأصلية للحرف
بذلك استقلالاتها بالوضع للجامع ووضع خصوصياتها
الركيب بخصوصيات المعاني مما لا مدك لها مضافا إلى ^{هنا}
خلاف الأصل من الالتزام بنقد الوضع من حيث المادة و
الخصوية من دون يتنزه وبرها وحق فالالتزام باستقلال
الوضع كل واحد من هذه الألفاظ بمادتها وهبتها
الخاصة بها أولى من الالتزام بالاشتقاق ومجرد إمكان
نصو الجامع مع إمكان المناقضة فيه أيضا لا يوجب الحكم
بالاشتقاق مع كون النقد في الوضع خلاف الأصل فإن
الاشتقاق في القسمين لا يخرين أولى وأحسن بل هو المنهج
والمتعين وكيف كان فليس المقصود بالكلام في المقام الأول
الأول من هذه الأقسام وأحسن ما قيل في تعريف المشتق
بهذا المعنى أنه كل لفظ وافق أصلا في حروفه ومعناه
زيادة في المعنى وأرادوا بالقبول الأخير إخراج مثل الكبد

في كون المصداق أصلاً أو فعلاً

والكتاب في الأثر والمبرث لو قلنا بائناً ما في المعنى
حيث زيادة في المعنى زيادة الحرف في كل واحد من اللفظين
فلا اشتقاق أحدهما عن الآخر فيكونان من المنزلة في شمل
التعريف جميع الوجوه الشعة المعروفة واسم الألف والصفة
المشبهة باو زانها واسم الألفان والمكان والمصدر المبهوم
غيرها لظهور موافقة الحروف بناءً على أصلية المصدر
وزيادة المعنى في الجميع لكن كون المصدر أصلاً فيه خفاً
كما سبق في آما أصلية الفعل للمصدر في خلاف مقتضى
هذا التعريف لظهور عكس زيادة المصدر على ما في الأضاح
وكيف كان فقد اختلفوا في الأصلية والفرعية بين
المصدر والفعل فقام وهم الأكثر على كون المصدر أصلاً
نظراً إلى بقاء حروفه ومعناها في سائر المشتقات ومنها علم
كون الفعل أصلاً ولعلمهم نظراً إلى الاشتقاق اللفظي
هنا غير متحقق بل غير ممكن لا من المصدر ولا من الفعل ^{لظهور}

في كنه المصدا أصلاً وفعل

نقابل الهمزة وعدسها المصد بهيئة في الأفعال ولا
الأفعال في المصد بالتعريف عن الهمزة يخرج جاعاً عن المصد
والفعلية فلا يمكن إلا التزام بالأصلية والفرعية وأحد
منها فعد عن الاشتقاق اللفظي إلى المعنى فلا يخطأ أن يفتقد
في الرتبة إنما هو المعنى الفعلي وإن المعنى المصدى بل و
معنا اشتقاقاً إنما تنزع بعد نحو الحدث في الخارج
فيكون الجميع منفرداً على الفعل ومنزغاً عنه ولذا ترى
اللغويين في مقام بيان معاني الألفاظ يقولون يقال ضرب
بضرب ضرباً فهو ضارب ذلك مضروب فهو متحرون المصد
وساير المشتقات في الذكر عن الفعل وليس ذلك إلا كونه
مقاماً منزغاً عن تحقق المعنى المحرك في الخارج وحيث إن
الاشتقاق بهذا المعنى غير مقصود في المقام لظهور أن
المقصود في هذا المبحث إنما هو معرفة وضع اللفظ وتمييز
المخضع عن المجاز فلا بد من ملاحظة الاشتقاق من حيث

في ما ذهب اليه الشارح في المشتق

٩

اللفظ ومعرفة كيفية الوضع والاكثر على الالتزام بالوضع
النوع في جميع المشتقات كما ينبغي بيانها لكن عن شريفة العلما
اخبرنا هناك اخر غير الوضع النوعي يتم معه الاشتقاق
اللفظي ولا معد عنه لو كان هناك اشتقاق لفظي والا
فلا يعني في هذا الاشتقاق معنى اصلا وهو ان المصا ايصا
فرع كتاب المشتقات وهيتها موضوع كتاب الهيتا للمعنى
الاصلا كما للكشف عن الاشتقاق الى فاعل ما بنسبة
ناضرة فلذا سئل عن فاعلا ومفعولا فضا من الفاعل
واخرى الى المفعول فلا فرق بينهما في مشتق المشتقات في
الوضع وانما الاصل للجميع هو نفس اللفظ و فاعل
و ر و ب مثلا في ضرب لا ز هذا الحروف هي الساكنة
في الصنيع وهي المعروضة للهيتا والقابلة للاختلاف
كذا المعنى السائر في الجميع هو حذ الضرب المراد عن
النسبة بالمرّة يسمى الدال عليه عندها هل الاشتقاق

في بيان ما يبدل من ذهب

باسم المصنف فذلك المعنى من جهة شيوخه في جميع معاني
المشتق كشيوع الحروف في جميع الفاظها هو الموضوع له
لهذه الحروف وكل واحد من هذه الهميات موضوعاً ^{للخص} خصوصاً
المحوظة في ذلك المعنى كما هو مقتضى عادة الاطراف في
معرفة الحقائق وتمييزها عما يستفاد من جهة خصوصية
الموارد مضافاً الى الاصطاع عند تعدد الوضع وتكرره ووجوب
الاقتصار على المبين منه ^{ولا} لا ضمير في ذلك الا انها
ان نفس هذه الحروف لو كانت موضوعاً فاضى فادانها
للمعنى المحدد ولو في ضمن غير هذه الهميات الموضوعه
هو بدعي الفساد ^و يتقدم بالتزام شرط في وضع الحرف
فيقال انما وضع الحروف للمعنى المحدد مشروطاً بكونها
في ضمن احد الهميات الموضوعه نظير وضع نفس الهميات
فان يجوز ذلك أيضاً فدلوا حظ في وضعها فيقال
انها قد وضعت لمعانها مشروطاً بكونها على احد

في بيان ما يثبت منه

11

الموارد الموضوع ضرورة عدا فادتها لمعانها بالبحر
في غير الموارد الموضوع نعم قد يوضع هذه الحرف
في بعض الموارد بهيئتها الخاصة أيضاً للمعنى الحديث
فيختص باسم اسم المصدا فيكون وضعها كوضع الجوا
لكن هذا غير مطرد في جميع الموارد بل قد يثبت في بعضها
وفيما لم يثبت فيه ذلك يستعمل لفظ المصدا في المعينين
فيبلغ وضع الهيئته عند استعما بمعنى اسم المصدا لكن
يثقف في ذلك على القرينة كما في لفظ البيع فان استعمل
في المعينين وكيف كان فلو كان الاشتقاق اللفظي
في المقام فلا يتصور له معنى غيرها ذكره عليه فلا لا
الاشتقاق على معانيها بوضعين من قبيل البن ومدا
فيل ويشهد لذلك وقوع الجوز بالنسبة الى كل من المعينين
فعن المادة كاطلاق الفائل على الضاب حيث شئت
بالفعل وعن الهيئة كاطلاق الدافق على المدفوف حيث

في بطلان الالتزام بالوضع النوعي

١٢

نستعمل هيئة الفاعل في المفعول واختلاف المجاز بين مستلزم
لاختلاف الوضعين بالضرورة **وأما** الالتزام بالوضع
النوعي بان يقال ان الواضع لا حظ كل هيئة الفاعل ^{مثلاً}
في وضع جزئيانه من الفاعل والفتاب لن قام به المبدع منه
من الالتزام بتكرار الوضع الموضوع مادة وهيئة الموضوع
له من غير جهة موجبة **وأما** التكرار في الموضوع بالنسبة
الى نفس الحروف فلا تنها على هذا التقدير تكون موضوعاً
في ضمن كل واحد من ذى الهيئة كالفاعل والمفعول
وبالنسبة الى الهيئة لتكرار وضعها مع كل واحد
من المواد كالنصر والفتاب والنقل **وأما** التكرار في
له في النسبة الى المعنى المحدد يلزم في ضمن كل واحد من
معنى الهيئة الموضوع وبالنسبة الى المعنى الهيئة في ضمن كل
واحد من معنى المواد الموضوع وعلى ما ذكرناه من الوضع
لكل من المادة والهيئة على سبيل الاستدلال

في تمييز محل النزاع في المشتق

١٣

شئ من هذه التكررات التي لا حاجة اليها وهو كاف في
بطلانها فلا يكون الوضع صحيح على فهمين بل الواضح
كلها شخصية **و** كيف كان فقد وضع النزاع بين ^{الشيء} ^{الشيء}
في المشتق اعني بها الاسما المشتقة كاسم الفاعل ^{والفعل}
والصفة المشبهة ببيانها واسم الزمان والمكان على راء
دون اسم الالة فاختلفوا في انها حقيقفة في الماضي او
مجازية بعد انفا فهم على كونها حقيقفة في الحال و
مجازا في الاستقبال واختلفت كلمتهم في بيان المراد من
الزمان فقبل انه يلحاظ التكلم كما صرح به بعضهم وقبل
انه يلحاظ النسبة وان كانت مشتقا من الاطلاق كما صرح
به المحققون وعلى اي حال فكلما ناهم في هذا البحث لا يخلو
عن غموض واجمال وذلك لانهم اتفقوا عند تفسير الكلمة
وتعريف مصادمها على ان فصل الفعل وامثاله عن
الاسم انما هو بالذالة على الزمان وعدا ومقتضى ذلك

في المفد الاول

الانفاق على عهد دلالة الاسم على الزمما بوجه كيف يجمع
هذا الانفاق مع الاختلاف في هذا المبحث الذي هو مبنى
عن الانفاق على الدلالة على الزمما في الجملة في المتنون
النزاع هنا انما هو خصوصية الزمما لا في اصل الدلالة
على الزمما و توضيح المقام على وجه ينكشف به الاطلاق عن
وجه المرام وينضح به حقيقة الحال يتوقف على تمهيد مفاد
الاولى في بيان معنى الوضع والاستعمال وان الدلالة في
الالفاظ هل هي بوضوئية او بصدق بغير فتقول لا ريب ان الدلالة
في الالفاظ ليست الا بالجعل وليس الجعل الا الوضع والوضع
الانعين اللفظ للمعنى وليس النعين الا في الارادة فمعنى
وضع لفظ زيد لهذا الشخص بغيره لا رادته بمعنى انه كلما
ضد المنكلم ذلك واداهما من المخاطب تكلم بهذه الكلمة
فاللفظ عين للمعنى الذهني لا للمعنى الخارجي فانه وان قصد
اختصاصا ايضا لكنه بوسط ارادة المنكلم فالعاقبة في جملة

في المفرد الآخر

١٥

في ذهن المتكلم قبل التكلم وإرادته كشفها تكون علة للتكلم
فذلك لانه لفظ بعد الجمل والتعيين يكون دلالة ثانية
لكين التكلم بالالفاظ معلولة لإرادة المتكلم فينقل
السامع من المعلول إلى العلة وبهذا ينضح صحة القول
بان الدلالة تابعة للإرادة فإن الإرادة حثما كانت هي العلة
في اللفظ والدلالة حصلت من المعلول إلى العلة فلا حجة
كانت الدلالة تابعة والإرادة مشوقة لظهور نقل العلة
في الوجوه على المعلول الذي حصلت به الدلالة وبذلك
انكشف ان الدلالة التي حصلت بالوضع ضد يقينية
نصوية فإن الالفاظ بعد الوضع علم السامع وإن
أوجب خطأ المعاني في ذهن السامع بمجرد سماع اللفظ
لكن ليس لك من الموضوع له في شيء لما عرفت من أن اللفظ
تعيين اللفظ لإرادة المتكلم للمعنى والعلة للخطو من
اللوامز الفهمية للوضع وليس لك من المجموع في شيء

في المفرد الأول

١٤

المختور حاصلا وان حث اللفظ من الجاد الذي لا يتصور
فيه الارادة والشعوك كيف قد عرفنا ان المدلول بالجملة
هو الارادة الموجبة لللفظ فلا يتحقق الدلالة الا فيه
يتصور منه الارادة فالمدلول للالفاظ انما هو التصديق
بارادة المتكلم طابقت الواقع ام خالفت به يتضح فساد
القول بان الصدق انما هو مدلول الخبر لا الكذب بل المدلول
اعم وهو ارادة المتكلم فلنا في قضيتان قضيتان ^{حيث} وافقت
قضيتان ذهنية والمقصود بالافادة وان كان هو القضايا
الواقعة الا انه يتوسط القضايا بالذهنية والسمع
بسنفد من الكلام اولا الا ارادة المتكلم ثم بحسب مقتضا
بالمتكلم من حيث نعمه للكذب وعدمه واصابته من مقتضاه
للواقع وعدمها بسنفد الواقع ولذا يختلف استنفاد
الواقع من الكلام بحسب اختلاف احوال المتكلمين فقد يحصل
العلم بالواقع باخبار بعض المخبرين وقد لا يحصل الا



مجموعه اسنادی ایران

کتابخانه قیام ایران

تألیف: محمد باقر

بعضا

في المقدمة الأولى

٣٤

ايضا بانجبا بعضهم و كيف كان فحيثما عرفت معنى
الوضع وكيفية الدلالة لظهور لك معنى الاستعانة والله لا
صبره ارادة الكشف عن المعنى على التلخيص من غير فهم
بين كون ذلك المعنى حقيقيا او مجازيا او غيرها غايته
على حصول الاستفادة في الاخبار لا ان لا يستعمل فيهم
فمن كان غرضه من الكلام الافادة لا يقع منه ذلك لكونه
نقضا للغرض هو من العاقل فيجب لذا بعد احراز كون
الكلمة فاعلا وفي مقام بيان مفاصله وعلوه بالوضع وعلوه
نصبه للفرقة على خلاف الموضوع له محل الفاظه على ان
الحقايق ان ارادته غير ذلك والحال هذه نقض للغرض
لا يقع من العاقل فيعلم العلم بعد الفرقة وعلوه فقله المنكلم
عن نصيبها وعلوه عقل السامع عن الالتفات اليها يحصل
العلم بالمراد ويكون الالفاظ دليلا على المراد
نصديقية حاصلة من فضيلتين صغيرتين جزئيتين وكبيرتين

في دلالات ألفاظنا قصد لا نصوب

١٨

كلية صغرها ان من عند الافادة مع علمه بالوضع الخ
فذلكم بهذا الكلام وهذا قد ثبت بالحسن كبرها ان كل
من تكلم فاصداً به الافادة مع علمه بالوضع الخ لا يريدنا
كلامه غير الموضوع له والا كان نقضاً للغرض وهو هنا
لكونه عاقلاً فينبغي العلم بآرادة الشك للموضوع له هذا
فيما اذا حاز المقصود عند الموانع بالقطع والا فان شك
في نصب الفرض او في عطف الشك عن بعضها او عطفها
عزالاتها انما صلت الدلالة لظنه يحكم بالارادة بمعنى
امانة الحقيقة المقصود منها عند الاعتناء باحتمال
بعد احرار المقصود وهو صدق التكلم فاصداً به الافادة
فانه مقصود لآرادة الخطاب وقد بين في محله انه لا يجب
في هذا الاصل العلم بتحقيق المقصود بالفرع بل لو شك في
تحققه ولو لاحتمال وجوب المانع مع المقصود على
تحقق المقصود بالفتح كما في امالة عند الزيادة

في بيان جفقت الاستعانة

١٩

الصحة في المبيع واصالة اللزوم في البيع لومع الشك في جعل
 النهار واصالة الطهارة ولومع الشك في وجوب الحائل أو
 حائله الموجب والشك في حدث الحد حال الوضوء إلى غير
 ذلك من الموارد المسئلة فيها جريان الأصل الذي لا ينطبق
 الأعلى إرادة ما ذكره على الأصل بمعنى إرادة المبتقن المتأخر
 حتى يلزم كون الأصل في جميع ذلك مثبتاً ثم يلزم بخرجه أصل
 المثبت في خصوص اللفاظ عن المجتهدين بالاجماع والفتوة
 وفما الأصل بذلك المعنى ليس هنا محل ذكره وكيف كان
 فيثبت فدل على ذلك معنى الاستعانة وأنه عبثاً عن صبره ضد
 المعنى علة للنكاح ظهر لك امتناع استعانة المشتري اللفظي
 في المعينين امتناعاً عقلياً ناشئاً عن امتناع اجتماع
 العلتين على معلول واحد ذلك لا الاستعمال في
 المعينين على ما هو محل النزاع إنما هو على أن يكون كلا
 منهما مستقلاً بالإرادة وموضوعاً للحكم ومورداً للتقني

في امتناع الاستعمال في المعنيين

والاثبات على ان يكون كل منهما جزءاً للآخر وظاهرات
مرتبين كل منهما على سبيل الاستقلال فلازم عليهما كل
بهما على سبيل الاستقلال ففرض هذه اللفظ بلزوم
اجتماع العلتين على المعلول الواحد بهذا البيان والمبنى
يفرق في الامتناع بين كون الاستعمال في المعنيين الحقيقيين
او المجازيين او الحقيقي والمجازي بل الامتناع حاصل في
مطلق المعنيين ولو غلطا وذلك لما عرفت من ان منشأ
الامتناع انما هو نفس الاستعمال لا ربط له بقانون الوضع
ولزوم الخروج عن قانونه فاذ ذلك ان كان صحيحاً ايضاً
الا ان المدعى غير متوقف عليه حتى نلجأ بالزام الوضع
في المجازات ايضاً مع انه من وضوح الفسا بمكان فان
الاستعمال المجازي يتركب من استعمال ان وقع
على نحو المتعارف خرجت عن الاستعمال والاصار
مستبعدة غير مفيدة للمقصود ومجرد التعارض وعدم

في بيان علة الجواز الى الوضع في الجملة

٢١

الاستحسان لا يوجب اثبات الوضع من الواضع ولو نوعاً في
عرفت فساد الوضع النوعي في المشتق فضلاً عن المجازات
قد عرفت ان ما ذكرناه من العلة جارية في مطلق الاستحسان
المعنيين ولو غلطاً وهو كاف في الامتناع في المجازين وفي
المخيفين والمجاز أيضاً فلا حاجة الى رد نحو الوضع في الأول
ولا الى رد نحو ملزومية المجاز للقرينة المعاندة في الثاني
وليس كبقية المجازات على وجه يظهر لك علة الحاجة الى
الوضع محل اخر ان شئت بنهتك على فساد بعض ما ذكره
من العلل وفي الاثر بالوضع النوعي فيها فانها
ما ذكره من علاقة الجزئية والكليّة وان الرخص فيها
ثبت فيما كان للكل تركيب حقيقي وكان الجزء مما ينتفي
الكل بانتفاءه كالرفقة في الانسان فلا يجوز فيما عداه من
الاجزاء التي لا ينتفي الكل بانتفاءه كالاصبع واليد
مثلاً في الانسان وهذا من وضوح الفسا بمكان وذلك

في جملاد عجل البحر والكلد

٢٢

لان الرتبة لو كانت مستعملة في الاشياء لعلاقة الجزئية
والكلية لم يفرق في صحة هذا الاستعمال بين تعلق بعض
الافعال بها دون بعض لظهور ان المجازية ليست الا
بملاحظة النسبة بين المستعمل فيه والموضوع له من دون
مدخلته في ذلك للافعال المتعلقة بها وحق فكما صح ان
يقال اعترفت ان رتبة اوفك رتبة كك يقتضي ان يصح
ان يقال ما رتبة اوجار رتبة اوسافر رتبة اوندس
رتبة وغير ذلك من الافعال التي يسبق عندها العرف تعلقها
بالرتبة وان كان هناك رتبة حالبة او مفاعلة على ارادة
نفس الاشياء من لفظ الرتبة فيكشف ذلك عرفيا ما ذكره
بل الحق الموافق للنظر الدقيق ان الرتبة في المثالين ^{المستعمل}
الا في معناها الحقيقية وهو الجزء المخصوص لكن استحسن
خصوص مادة الملك والملك المنسوبين الى نفس الشخص الى
خصوص ^{هنا} العضو المخصوص ولكنة فمخصوصا بمخصوصها ^{هنا} انين الماء

في بطلان علا الجذر وكل

٢٣

وهي الإشارة الى كمال الاستبلاء عليه تشبيها للاستبلاء
المعشور بالاستبلاء المحسوس كمال الاستبلاء المحسوس ^{الشخص}
انما يحصل بالقام المحبل على رتبة دون سائر اعضائه
فهذه النكته اوجبت حسن تعلق الملك بالرفيق وان كان
متعلقا بنما صرك في خصوص الفلك لان الغرض من
رفع تمام الاستبلاء وانتقائه بالرفع فوجب لك ايضا
حسن تعلقه بالعضو المخصوص وان كان متعلقا بنما صرك ^{فما}
وجبت لم يوجد هذه الدقة في سائر الافعال ^{بهم}
نسبها الى هذا العضو الخاص لان عمدته هذا الجذر
في هذا المركب اوجبت صحة استعمال اللفظ الموضوع للجذر
في الكل فان القلب والكبد والرأس اعظم جزءا في الانسان
من الرفيق ومع ذلك لا يصح اطلاق شيء منها على الانسان ^{نشا}
واقاسا سائر العلائق فيظهر ما فيها بالناقل فيما ذكر
وانما العلاقة المصححة للجواز هي المشابهة وذلك لان

في كوز العلامة في النجاشية

٢

خطور المعنى الموضوع له بجزء السماع للسماع مع العالم بالوضع
لما كان من اللوازم الفهرية للوضع كما عرفت في فصل ^{الكلم} المنكلم
من التلخيص باللفظ الموضوع أولا حصونا لك الخطور الفهرية
ثم يأتي بلوازم ارادته غيره لينقل السماع من ذلك الى
مشابهة اعمام المنكلم في نفسه اظهرها له بابلغ وجبة
ادعى استحقاق اطلاق اسمه عليه فهذا القاء للنشبة
فهو السماع باللفظ وجه اخص يكفي به عن التصريح
بالنشبة لظواهر ان شيئا مما ذكرنا لم يكن محتاجا الى ^{جعل}
ووضعه فالاستعانة المجازية وان كان تابعا للوضع لكنه
لا يحتاج الى وضع اخر ولا للترخيص من الواضع بل يجوز
وبحسب المقتضى وان فرض وقوع النشبة من الواضع
عند رضا بذلك اصلا وهذا ظاهر وكيف كان وبعد
معرفة حقيقة الوضع الاستعانة فكل جواز استعانة ^{اللفظ}
في المعنيين مطر من الواضحة واقام على الجواز في النشبة

المقدمة الثانية في بيان كيفية الحركة

٢٨

والجمع في النفي فينبغي لك سره بعد معرفة المعنى المحرك في
وكيفية وضع الهيئات والحروف بل ينبغي ان الامتناع
في المقام يستلزم الامتناع فيها ايضا الثانية في
توضيح المعنى المحرك وكيفية وضع الحروف والهيئات فنقول
قد عبروا في بيان معنى الحركة بعبارات مختلفة تارة بانه
معنى في غيره كما ذكرنا عند تفسير الكلمة انها ان ذلك
على معنى في نفسه كانت اسما وان ذلك على معنى في غيره
كانت حرفا واخرى بانه معنى بطيئة غير مستقلة وثالثة
بانه مراتب للاختلاف حال الغيرة في رواية ابي الاسود عن ابي
المؤمنين ع في بيان اقسام الكلمة ان الاسم ما انبأ عن
المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما اوجده
معنى في غيره وتوضيح هذا الاجمال على وجه يستكشف
به الظلام انه لما كان الكشف عن المقاصد لا يتم الا
باحضار المعاني مرتبطا بعضها مع البعض في ذهن كسائر

في بيان المعنى المحرك

٢٤

بعد حضورها كك في ذهن المتكلم لعدم تمايز الانحاء
والاستغناء بغير هذه الكيفية لا جرم نوقف الكشف عن
المفاصل على نوعين من الوضع احدهما لاحضنا
المعاني في ذهن السامع بحضورها في ذهن المتكلم وثانها
للكشف عن خصوصيات ذلك المحضو التي يحصل بها
الارتباط فان المعاني الملوحة مثال ما يكن معها تلك
الخصوصيات لم يحصل بينها ارتباط اصلا وبدون
الارتباط لم يتحقق افاده ولا استفادة مثلا حضور
معنى زيد في ذهن علي وجه الفا عليه غير حضوره على وجه
المفعولية وحضوره على وجه المبتدائية غير حضوره على وجه
الخبرية والارتباط انما يحصل بهذه الخصوصيات ولو
لاحظ هذه الخصوصيات على وجه الاستقلال لم يحصل
هناك ارتباط بين المعاني وهو ظاهر ثم ما كان المكشوف
من قبيل الاول لان من المعاني الاسمية وما كان من قبيل

في بيان المعنى المحرر

٢٧

الثاني كان من المعاني الحرفية من غير فرق بين كون اللفظ
عليه اعراباً او هيئته او كلمة فالمعنى المحرر في حق ليس الا
مخصوصته لحاظ في المعنى المستقل بكيفية في اللحاظ
بكيفية خاصة فبسيب مثل ارتفاعه في غيره انما المعنى
الاسمي الملحوظ للمتكلم لا المعنى الخارجى لما عرفت من
ان المعروضات انما هي باعتبار اللفظ لا بحسب الخارج
وحيث ان هذه الخصوصية هي التي يحصل بها الارتباط
فيل ارتفاعه ويطى الى لانها الالة في الارتباط ومن
جهة عدم توجه النفس اليه بالاستقلال مع حصول
فيه على نحو الكيفية في التوجه الى غيره فبل انه معنى
غير مستقل ومن جهة انه وجه للمعنى المراد فبل انه مراد
لغيره اى المعنى الاسمي المعروف له ومن جهة ان هذه
الكيفية والخصوصية في اللحاظ انما يتحقق بذكر
الحرف مع القول بان الحرف هو جد للبعنى في غيره كما ذكر

في بيان كيفية الوضع للحرف

٢٨

في الرقابة المستقرة وذلك لما وان بيننا على علمه ^{وأنه}
للتلفظ فكانت الموجبة صفة للمعنى ون اللفظ إلا أنه ^{ضمة}
مع ذلك في مدخله خصوص الحرف في تكيف المعاني بالكيفية
الخاصة خصوصاً فيما تاخر الكاشف عن المعنى الاسمى ذكر
الحرف كما في قولك دخلت في الدار فان تقديم التلفظ كما
بكلمة في موجب تكيف لحاظ الدار بلحاظ الظرفية
كيف كان فهذا النحون من المعنيين يقتضيان التوضيح
من الوضع أحدهما الوضع الاسمي بان يعين لفظاً لآراء
المعنى على ما مر من ان يكون اللفظ مقابلاً للمعنى والمعنى
مقابلاً لللفظ وثانيهما الوضع للكشف عن خصوصيات
ذلك المعنى وهذا لا يصح على نحو المفاصلة والارادة بل
الوضع هنا لا بد ان يكون على وجه التبيين والتمهيد
فكما يقول الواضع في الاول كلما اردت المعنى فلان
تكم بكذا يقول الثاني كلما اردت التبيين عن ^{صوت}

في بيان كيفية الوضع في الشرع

٢٩

لحالة في المعنى المراد تكلم بكذا وح فلا مراد في الوضع الثاني
 وإنما الوضع فيه للتبعية العلانية ولذا قال نجم الأئمة ^{رحمهم} فما
 انزله معنى له وإنما هو كالعلم المنصوب بحيث غيره ليدل على
 في ذلك الغير فائدة ما لم يجعل الحرف بازاء شئ ^{فمنه}
 يقصد به كما يقصد بالاسم بل الوضع فيه إنما هو ^{منها} بخبر
 بخصوصية في المعنى المراد ولذا لو لم يكن هناك معنى يكون
 معروضا لهذه الخصوصية لم يبادر من لفظ الحرف شئ
 لظهور امتناع وجوب العرض من غير معرض فلذا لو سمع لفظ
 منادى أو على لم يبادر منها شئ بخلاف ما لو سمع لفظ
 رجل أو زيد أو ليس لك إلا لأن المكشوف عنه في الأول
 خصوصيات في المعاني الذهنية يمنع تبادرها بذكر تلك
 المعاني الذهنية بخلاف الثاني ^{وهو} حيث قد عرفت للمعنى
 وحقيقته وميزته بين المعنى المجرد الاسمي فالعلم
 ان الوضع لهذا المعنى قد يكون بوضع مستقل غير الوضع

في بيان كيفية الوضع في الاسماء المنضمة

للمعنى الاسمي وهو الاقرب فله يحصل في ضمن الوضع للمعنى ^{اسم}
فيوضع لفظ واحد للمعنى مع الخصوصيّة في الحاظه وذلك
كالاسماء المنضمة للمعنى الحرفي فيختص في الاول عند ^{الاسماء}
مع الاسم والآن ومدلولان وفي الثاني دال واحد ^{المعنيين}
وذلك كالاسماء الاشارة فان ذاملا موضوعا للمفرد
المذكر المملووظ على وجه المشار اليه هذه الخصوصيّة
فلو حظ فبدأ في هذا الوضع بخلاف لفظ رجل وبدأ ^{في}
اللفظان بضمير الاول للمعنى الحرفي دون الثاني ^{ثم}
الموضوع بالوضع المستقل فذلك يكون لفظا مستقلا ^{لحرف}
وذلك يكون كيفية في اواخر الكلمات كالأعراب فذلك يكون
كيفية في تمام الكلمة كهيئة الافعال والمستقلا على ما
سيظهر لك والوضع في جميع ذلك انما هو على النحو الثاني
من قسمي الوضع ^{وهو} في هداية المسترشدين جعل الوضع
على اقسام ثلاثة وهي الوضع الاسمي والاولى ^{التي}

في نفس الوضع الاستعما والاشتغال

٢٣١

واراد بالوضع التخصي وضع حروف النهج وبالوضع لا^{قاي}
 وضع ما الكافة وماء المصداقة وتنوين الترسم والحرف
 الزائدة **ثم** قسم الوضع الاستعما على قسمين أحدهما ما
 يوجب حضنا المعنى في ذهنا السامع وثانيهما ما يوجب
 ايجاء وجعل من الاشياء وضع الانشاءات واسماء
 الامثارة وبعض الحروف كحرف النداء وحروف المشبهة
 بالفعل **أقول** قد عرفت كيفية وضع الحروف وانها
 مع الهبتات والاعراب على نحو واحد يستخرج حقيقة^{نشأ}
 والآولى ان يجعل الوضع على قسمين كما قسمنا ولاحا^ج
 الى الالتزام بالوضع بالتبني الى حروف النهج كما لا بأس
 بشمبه وضع فاعدا الحروف والهبتات والاعراب
 بالوضع الاستعما ووضع هذه الامور بالوضع^{قادي} الا
 والايجادى لما عرفت من تحقق معنى الافادة والاع^{بجاء}
 فيها وامكان سلب الاستعما عنها وكيف كان فالعبرة^{عنها}

في أقسام الوضع الحركي

٣٢

بمعرفة حقيقة الحال ولا مشاحة في الاصطلاح ولا بأس
بيننا وضع بعض الحروف الهبتائية تشييداً للامور فتقول
ان الحرف كما انه قد يوضع للكشف عن خصوصية المعنى
الاسمي كلفظ في حيث انه قد يوضع للكشف عن ان مدخله
قد لوحظ على وجه الظرفية كذلك قد يوضع للكشف عن خصوصية
في المعنى الحركي فيكون معروضاً أيضاً معنوياً وذاك
كما في ماء النافذة وهمة الاستفهام فانها تكشفان عن
خصوصية لحاظ في النسبة ذلك لان القضية اسمية
او فعلية قبل دخول حرف النفي عليها ذلك بمقتضى ^{غالب}
او الهبتية على ربط ونسبة تكون مع الاطلاقاً بما
ثم تحرف السلب بغير ذلك الربط فيجعله سلبياً لانه
يفيد سلب الربط بل يجعل الربط ^{على} نحو السلب بعد ان كان
على نحو الايجاب لولا اطلاق ذلك همة الاستفهام تكشف
عن خصوصية لحاظ في الربط وذلك لان الكلام قبل ذلك

في بيان وضع هيئتها

٣٣

الاستفهام كان بدلا بمعونة الأعراب والهيئة على نسبة
اطلاقها بوجوب خبرتها ثم اداة الاستفهام تغير ذلك و
وتكشف عن خصوصية ذلك النسبة وهي كونها ملحوظة
على وجه الاستفهام عنها فتخرج الكلام بذلك عن الخبرية
الى الانشائية عند النظر في السببية الى شيء اخر مع ثبوت
في الاول وكل لام الامر الذي تدخل على فعل المضارع
فانه قبل دخول اللام كان بدلا بالهيئة على نسبة اطلاقها
بمقتضى خبرتها ثم اللام تكشف عن خصوصية فيها وهي
كونها ملحوظة على وجه المطلوب من الفاعل وشرع على ذلك
وضع ساير الحروف واستخرج منه كيفية الوضع فيها
اما الهيئتك فمنها هيئة الماضي كهيئة فعل مثلاً
فانها قد وضعت لا تكشف عن ان هذه المادة قد ^{حفظت}
منشأ الى فاعلها على نحو التحقيق فيلزم المضي على ان
يكون الرقان مداولة مطابقة لها كيف والرقان بنفسه

في وضع الهمزة الاستفهامية

معناه يسمى له نداء عليه المادة بالفرض ولا يمكن ان ندل
عليه الهمزة لما عرفت من ان الهمزة كلما تحقق فيها وضع
كان وضعها وضع الحروف فلا يمكن ان يكون مدلولاً
مطابقاً للهمزة ايضاً فانحصرت الدلالة عليه بالالتزام
وليس لك الا لما عرفت من الخصوصية في النسبة هو كونها
على نحو التحقيق ومنهنا نرى انهم يعتبرون عن دلالة الفعل
على الرقمان بالافران او بمطلق الدلالة التي هي اعم من
المطابقة والالتزام وهذا ظاهر ومنها همزة
الاستفهامية كيف فعل مثلاً فانها موضوع للكشف عن كون
هذه المادة منسوبة الى فاعلها على نحو الافتراض ^{نفساً} والافران
وعبثاً ان هذه الخصوصية لم يلزمه المضى بجميع مع الحال
والاستفهامية فالوا باشتراك بينهما وادوية الاشتراك
المشكوك ومنها همزة فاعل فانها قد وضعت لا تكسب
عزات هذه المادة قد لوحظت منسوبة الى فاعلها النسبة

في وضع هيئتها على الفعل

٣٥

نا فصر على نحو الاقتضاء والسبب فيه توقف الضد على ثبوت
ذلك لا على تحقق الحدث منه في الخارج لما عرفت من الوجوه
مدلول هيئته الفعل ولذا يصح القول على التسم وان لم
يحصل منه قتل أصلاً **ومنها** هيئته فتوقفهم فلذلك
انها مشبهة لفظاً بين المبالغة كما في الشكور والالة كما في
الوفود والاولى بالنظر عند الاشتراك لفظاً وعدم دلالة
الهيئة على شيء من المعنيين وضعاً وانما استفيد المعنى
من جهة خصوصية المورد والموضوع له الهيئة ليس الامر
واحداً او جيب تحفة في خصوص المادتين استفادة هذه
المعنيين كما انه قد اوجب استفادة معنى آخر في مادة اخرى
وهذا لا يربط له بما دلل عليه الهيئة وضعاً وقد تقرر في
محله انه مع التدان في الاشتراك بين اللفظ والمعنى
ينبغي الثاني دون الاول وفتح فنقول الاول بالظن
بدعي ان هذه الهيئة قد وضعت لان يكشف عن ان هذه

في بيان معنى الطهارة

المادة فدلوا بخط منسوبة الى فاعلموا على نحو المنشأ بنبذ
الاصالة لتلك المادة وقد تحقق ذلك فيما يوفد به ^{اجتمع}
مع الالبية فتوهم ان الاطلاق لتلك مع امكان كونه ^{للمنشأ}
كما انه قد تحقق ذلك ايضا فيمن ينشأ من الشكر واما
فاجتمع مع النكر والتكر فتوهم ان الاطلاق لتلك
مع امكان كونه لتلك المعنى الا هم بل قد تحقق ذلك في
مادة اخرى واستفيد منها التبعيد كما في طهوه وذلك
لظهور ان المنشأ بنبذ للطهارة انما يكون بتعدد الطهارة
منه الى غيره فتكون التعدية مستفادة من هذه الهيئة في
خصوص هذه المادة كما استفيد المبالغة في مادة النكر
والالبية في مادة الابداد وبذلك اتضح اندفاع ما اورد
ابو حنيفة على الاصحاب حيث استدلوا لمطهره الماء بقوله
تعالى انا انزلنا من السماء ماء طهورا من ان هبته ففوا انما
وضع للمبالغة واللاله والالبية هنا غير منصرف من جهة

في بيان معنى الطهارة

٣٦

وفروع الطهارة وصفاء للماء وكذا المبالغة لعداها بلبنة هذه
المادة للكثرة مع ان المعروف ضرر للهيشة انما هو المادة المحرقة
التي هي لازم بحسب الوضع والاستعما فلا وجه لافادة
المبالغة فيها التعدية والقول بان المبالغة في كل شيء
بحسبه هي في الطهارة بالتعدية شطط من الكلام لظهور
ان التعدية معنى غير المبالغة فالاكفاء بها عن المبالغة
من قبيل الاكفاء بمعنى اخر غير الموضوع له عن الموضوع له
عند غفلة فالواجب ان هذا هو الهيشة في هذه
المادة لا افادتها معنى غير الموضوع له وبما ذكرنا ينضح
الجواب عن ذلك وهو ان الهيشة لم توضع للمبالغة انما
وضعت لمعنى واجب يخفف في خصوص هذه المادة افاد
معنى التعدية كما اوجب تخفيف في مادة الشكر المبني
وفي مادة الايقاد الالبنة ومنها الهيشة ضيل في
ذكرها فيها ايضا انها مشتركة بين الفاعل والمفعول

في بيان وضع هيئته في قول

كالعلم والدليل حيث بطلان على العالم والدال والخبير
والجرح حيث بطلان على المقتول والمجروح والافق
بالنظر هنا ايضا عند الاشتراك لفظا لان الفاعلية
والمفعولية اتمتا استفيدنا من خصوصية المورد
من غير ان يكون شئ منهما من الموضوع له لان هذه
الهيئة اتمتا وضعت للكشف عن هذه المادة قد
لو حفظت فتشوية الى شئ على نحو المحلبة والمعرضية
حيث ان المعرض والمحل في مادة العلم هو الفاعل
اطلوع عليه في مادة الجرح القتل هو مع المفعول
اطلوع عليه لانها وضعت مراد من لهيئة الفاعل
من لهيئة المفعول اخرى **وهو** من الموضوع للمعنى
الجرح ايضا علامتا التشبيه والجمع وذلك لان
الالف والنون في التشبيه اتمتا وضعتا لايكسفا
عزان مدخولها فدلوا حظ با ضبا الو في ضموز

بن كنفية في بيان أصح من التثنية في الجمع

٣٩

الفرد بين ذلك الواو والنون في الجمع قد وضعنا
 بكشافاً عن أن مدخولها قد لوحظ باعتبار الوجود
 ضمن أكثر من فرد من هذه الجملتين كالتثنية في الجمع
 كونه مدخولها ولذا في نشبة الأعلام وجمعها يؤل
 المدخول بالمتى ومن جهة ذلك ملحوظة التعدد فيها
 على نحو الاستقلال قالوا إن التثنية بمنزلة تكرير المفرد
 مرتين والجمع بمنزلة تكريره أكثر من مرتين ومن هذا
 الوجه أيضاً ذكرنا في الفرق بين الجمع اسم الجمع أن الجمع
 يدل على الإحاد بالمطابقة واسم الجمع يدل عليها
 بالتضمن ومن ذلك بظهر أيضاً أن القول بالتفصيل
 في جواز استعمال المشترك في المعنيين بين المفرد
 والتثنية والجمع بعد الجواز في الأول والجواز في
 الآخرين غير متغير وذلك لما عرفت من أن التعدد
 المستفاد من الأعلامين إنما هو باعتبار خصوصيته

في مسائل الوضع عتباً للموضوع

٢٤٠

لحفاظ في المفرد ولا دلالة لهما على التقيد على سبيل الاستفاد
فبعد تسليم عدم الجواز في المفرد لا يمكن القول بالجواز
في التثنية والجمع التثنية قد قسموا الوضع باعتبار
الموضوع على اقسام ثلثة وذلك لان الموضوع له اما
ان يكون كلياً او جزئياً والمحمول للواضع حين الوضع
اما ان يكون غير الموضوع له او غيره فان كان عينه
والموضوع له كلياً سمي الوضع فيه عاماً والموضوع له
عاماً وان كان الموضوع له جزئياً كالاعلام الشخصية
سمي الوضع فيه خاصاً والموضوع له خاصاً وان كان
عينه بان كان المحمول كلياً والموضوع له جزئياً انه
سمي الوضع فيه عاماً والموضوع له خاصاً كالخروف
واسماء الاشارة والموصولات واما العكس فهو غير
واضح بل غير منصوب ثم المشتق جعلوه من قبيل الوضع
والموضوع له العام بناء على الوضع النوعي كما ندرج

في أمسا الوضع عتبا الموضوع

١٤١

يكون جزئيات ما كان على نفا على كضارب في نائل
مثلا موضوعا بازاء من قام به حدث الضرب هو مفعلة
لكن على ما بيننا عليه من الوضعين للمادة والهيئتين
الاول من قبيل الاول والثاني من قبيل الثالث لما في
من ان الوضع الهيئتا وضع الحروف ووضع الحروف
من قبيل الثالث والتقسيم هذه الانقسام الثلاثة هو
المعنى الى اكثر المدة اخرين بل قبيل الظاهر الجاهل عليهم
من في مزاله يد الشرف لكن المحكي عن قداماء اهل الغز
والاهل انكار القسم الثالث بالمرج وجعل المبتدأ
الثلاثة والحروف باجمعها من قبيل الاول بل قبيل
ان ذلك هو مبحثا التقارافي وانما نشاء الاختلاف
والالزام بهذا الانقسام من جهة انهم رزوا الحج
وما تضمن معناها الاستعمالان الا في الجزئيات فلو
كان الموضوع له كليا بل فيكون جميع الاستعمالات

في أمسا الوضع عتبا الموضوع له

١٤٢

مجاز بالعد وجو استعمال حقيقته مع اصلا وهو ^{بطل}
للزم كون الوضع عاريا عن الفائدة بالمرّة فالتجاء
بعضهم بالتزام كون الموضوع له هو نفس الجزئيات
حيث انها غير متناهية لا يمكن الاحاطة بها والوضع
منوفا على نضو الموضوع والموضوع له التفرؤا ^{النضو}
الاجمالى ولو بالعنوان العام وبذلك افرده عن المشترك
لان كل واحد من المعاني في المشترك ملحوظ على سبيل
الاستقلال بخلاف الجزئيات في المقام وحيث ان
المغايرة بين ملحوظ الواضع والموضوع له خلافا ^{عده} ^{لغا}
ذهب اخرون الى اتخاذها حتى في الحروف وان الموضوع
له فيها ايضا هو المعاني الكلية الا انه الزم بعضهم
بشروط الواضع في وضعها الاستعمال في الجزئيات
وقد نسب لك الى الثنازاني واخر كما الشيخ في هذا
ان الجزئيات فيها من لوازم الاستعمال ^{منها} ^{انها} تكون

في أمسا الوضع باعتبار الموصولة

١٤٣

من الموضوع له في شيء ^و توضيح هذا الأجمال أن الجزئية
المتحققة عند الاستعمال في الحروف إنما هي باعتبار
الوجود الذهني لما عرفت من أن معناها في غيره ذلك
الغير هو المعنى الاسمى المختص بالذهن فالجزئية لا تكون
إلا باعتبارها لا باعتبارها الخارج كيف قد يتعلق معنى
الحرف بالمعاني الكلية ولا جزئية فيها بهذا المعنى قطعاً
فالحن هو ما اختاره المتأخرون من كون الوضع فيها
عاماً والموضوع له خاصاً بالمعنى الذي ذكره بما
يشاد منه من الجزئية باعتبار الوجود في الخارج لا
أن الغرض من هذا التقسيم أن كان بيان كيفية وضع
الحروف فيها مثلاً هذا بحسب الوضع عن وضع الأسماء
فالأولى أن يقسم بما قسمناه من الوضع الاستعمالي
الافادى والارادى والتبهي بالبيان المتفقد ^{التقسيم} لا
بما ذكره لظهور أن مجرى الموضوع وخصوص الموضوع

في بيان علة المجازية في الحروف

٢٤

لأنه لا يوجب ضرورة المعنى حرفيًا وإنما الموجب له كون الوضع
منتهيًا على ما سبق بيان ذلك، كما أن الفرض مطلق ^{التي قسم}
والتوزيع فغير خفي أن ملاحظة الموضوع له عمومًا أو
خصوصًا إنما هي من المقتضا وهي اجنبية عن حقيقة
الوضع لا يوجب اختلافًا فيما تنوبًا فيه ولا حصول كيفية
في الموضوع ولا في الموضوع له بل الموضوع له أبدًا لا
يكون الاكليا او جزئيًا والملاحظة قبل الوضع لا وجه
لدخلها في أقسام الوضع وامتناع الحرف عن المشترك
ليس بما ذكر بل بما ذكرناه من الاختلاف في كيفية الوضع
لا بالاختلاف في مقدار الوضع وهذا ظاهر ^{مقسم}
بما أوضحناه لك في كيفية وضع الحرف يظهر لك سر
ما ذكرناه من أنه لا مجازية في الحروف إلا باعتبار
منعقتها وذلك لما عرفت من كيفية النص في المجاز
وأنه إنما ينشأ من سبق معنى الموضوع له إلى النص السامع

في بيان علل المجاز في الحروف

١٤٥

بمجرد السماع ودعوى المشاهدة من المتكلم والمسند له من المخبر
 المعنيين قد عرفت زعمنا الحرف غير ملحوظ بل يكشف عن
 خصوصية لحاظ في الغيرة تنفك عن ذلك الحاظ في جميع مواضع
 استعمالها غايتها ان تلك الخصوصية قد تكون في محلها وقد
 تكون في محلها مثلاً حرف اللام الموضوع لا فائدة لحاظ الغاية
 في مدخول يكشف عن هذا الحاظ مطاً الا ان هذا الحاظ قد
 يكون فيما هو غايتها في الواقع فيسمى باسم الحقيقة وقد يكون
 هو ليس بغايتها في الواقع فيسمى باسم المجاز كما في قوله تعالى
 ليكون لهم عذاباً وخراباً وهذا هو المراد من قولهم بان المجازية فيها
 باعتبار منعلقاتها واما المجازية باعتبار نفس معنى الحرف
 فتعمل لفظة عن مثلاً في الظرف بعد ان كانت موضوعاً
 للمجازية فهو غير واقع بل مشتق كما عرفت وكل المجازية
 في الحقيقة انما تنصو على النحو الذي عرفته في الحروف كما في
 في الصوف فتعمل الهمزة فيما وضعت له من المضي لكن فيما هو

في المفردة الرابعة

١٤٤

بماض في الواقع لا ان الموضوع للماضى يستعمل في المستقبل وعلى
ذكر ينضم في ما دعي انما انبئة في الجمل المستعملة في مقام الانشاء
ضليحة كانت واسمها عرفت من امتناع المجازية في نفس مدلول
الهيئة والاعراب الكاشفة عن نسبة خبرية وسببية لك انفس
ما ينضم به حقيقة الحال **الرابعة** ان النسبة المحلولة ^{يكون}
صريحة مقصودة من الكلام بالافادة كما في قولك زيدان ثم قد
تكون ضمنية مستفاهة من الاطلاق نعتا كما في قولك جاء الفأ
مرديا به شخصا معينا وقوله نعا وجارجل من افضى المدينة
فيستفاه منها ضمنا حمل الفائم والرجل على ذلك الشخص المعين
واما اذا اثبت الحكم على الكل من دون اطلاقه على فرد كقوله
الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلا ^{يتحقق}
هناك نسبة جلدة بالنسبة الى ذلك الكل لا اصلية ولا ^{شعبية}
ثم المجازية بالنسبة الى ذلك الكل مع عدم الاطلاق على الفرد
انما هو بآراده معنى اخر غير ذلك الكل الموضوع له الاطلاق

في بيان الزمان المنقطع في المشتق

١٤٦

يستعمل القائل في الضابض بشدائد والاشتداد كل الرجل
التجاع وأما مع الاطلاق على الفرد فتصو المجازية في من
المذكورة ومن جهة الاطلاق ايضا بان يطلق اللفظ على ما ^{ليس}
من مصانئ ذلك الموضوع له مع ارادة الموضوع له من ذلك ^{اللفظ}
وهذا المجازية في الحقيقة مجازية في التسمية التبعية المستعارة
الاطلاق كان اطلاق الماء على ما ليس بماء مثلاً او الضابض على غير
المستلزم بالضرب ويجمع المجازية من الجهتين فيما اذا اطلق القائل
باعتبا الضرب يالك على من لم يلبس بعد ذلك الضرب اذا عرفت
ما مهله لك من المفقدا ظهر لك وجه الجمع بين الكلمتين وان مر
الاصوليين في هذا المقام من الزمان انما هو زمان التسمية ^{مثل}
اطلاق المشتق على المصدر في الخارج باعتبار استلام الاطلاق
حلا ضمنيا كما عرفت في الفهم المدلول عليه بالوضع المقصود ^{لنفق}
في تقسيم الكلمة وتعرف الاسم كيف قد عرفت ان كدالة الشيء من
الأصناف بالوضع على الزمان فضلا عن الأسماء وانما ارادوا من ذلك

في بيان الزمان المتتابع في المشتق

٤٨

في الافعال دلالة الالتزام واقما الامتساواة كان من الجوامد او
المشتقا فلا دلالة فيها عليه حتى بالالتزام نعم لو كان هناك اطلاق
على الفرق اطلاق نسبة غير النسبة المدلول عليها بالهبة ^{كان}
ذلك المطلق مشتقا من النسبة لا بد لهما من قال لا محالة فان لم ^{يكن}
هناك فربما صاف كان الاطلاق ظاهرا في ارادة حال النكاح لا
فمن يحمل المشتقا من الاطلاق لكن قد يصرح الكلام بما يوجب ظهور
الاطلاق في غير ذلك النكاح من المآ والاشتقاق من الاول فما اذا
ضرب فائما مثلا فان جعل عنوان المشتق مفعولا للفعل الدال على ^{النسبة}
المآ يوجب ظهور الكلام في تطابق زمان الفعل مع زمان صدور الفو
فيكون الاطلاق ظاهرا في الزمان المآ ومن الثاني فما اذا قبل ^{كم}
فائما فان جعله مفعولا للفعل الدال على الاشتقاق يوجب ظهور الاطلاق
ايضا في زمان الاشتقاق فحينئذ تطابق بين زمان الفعل والاشتقاق
بالعنوان وهذا الزمان هو الذي دفع فيه التراجع بين الاصولتين
فرف في ذلك بين المشتقا والجوامد فان الجوامد اطلقا عليها اطلاقا

في بيان الزمان المتنازع فيه المشتق

٤١

الفرد واستعماله من دون اطلاق عن افرد فكلمنا استعمال المشتق ولم
يطلق على فرد لا ينصوف فيه هذا الترتيب وهو خارج عن المتنازع كما في قوله
ثم الترتيب والترتيب فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان المشتق ^{هذه}
الاية لم يطلق على فرد بل انما رتب الحكم على عنوان كل فصيل عليه كلما
وجد هذا العنوان ومحقق في الخارج من غير فرق بين ما صدر ^{هذه}
او قبله او بعده ولا وجه لوقوع اختصاص الحكم بالترتيب في حاشية الاية
والنقض فيها على القائل بحكم الحقيقة خصوص الحال ولو صح هذا ^{لنقض}
لصح النقض بها على المجازية في الاستنباط لظهور شمولها للترتيب بعد
الصدق مع كون المجازية في الاستنباط مفرغا عنها عندهم ولو
اريد النقض بها كان النقض على عدم اعتبار الانصاف بالترتيب حال ^{الحال}
اوضح وهو الذي ينبغي ان ينوهم به النقص لا حال التكلم وكيف كان
لم يكن لنا الاطلاق على الفرد لا ينصوف فيه من حيث الزمان وانما الترتيب
فيما لو اطلق المشتق على فرد فانهم اختلفوا في انه هل يعتبر في صحة ^{الاطلاق}
وحقيقته ثبته بالبين حال الاطلاق ام يكفي فيها التلبس ولو قبل

في بيان قول في المشتق

الاطلاق إنما نشأ باختلاف من جهة ما إذا من صحة الإطلاق في
المشتق على غير المتلبيس على وجه يمكن الالتزام بالمجازية فيها كما
يعرفه الصانع كقوله في التجار والنظار والكاتب أمثالها مع
في بعضها كاطلاق الصاع على الماء الكدر باعتبار صناعته
بما مضى على المحلو باعتبار المحو من السابقة والكافر على قوله
كثير النسا وأمثالها من الإطلاق المستفهم عرفا فان جملتها
على كسب كالجواز في عدم صحة الإطلاق على غير ما هو مصداق حاله
باعتبار مصداق النسا كاطلاق الماء على الهواء المتقلب من اعتبار
ما ينشأ السابقة فان جميع ذلك من لا هو المستفهم عرفا حتى على نحو
ومن هذه الجهة وفوق في جبر ويصل من الماء في النسا
فولان الحقيقة المطلقة والمجازية المطلقة والاول منسوبة الى
وحكي النسخ عليه من العلاقة في عدة مركبة والسبب العبد الشهيد
والحق الكرو وحكي التسمية الى اصحاب الامامة من السبب العبد
والشهيد وعن البناي نسبة الى اكثر المحققين ومن القائلين بالنسبة

في بيان الاصول في المشتق

٥

الى الاكثر وحكى ايضا عن كثير من العامة منهم عبد القاهر والشافعي ومن تبعه
الجبلي والمعتزلي ونسب الى ابن سينا وغيره والثاني منسوب الى الرازي
البيضاوي والخفيع عن النفاية حكاه ابنه عن قوم واحد بعض النقصان
من بعض المناخين من باب العجز عن جواب صناعنا لا يخفى منها غيرة قوم
ان المنشأ في صحة الاطلاق في بعض المشتقا على المنقضي عند المبدأ
او حيث كونها حقيقة فيها دونها عداها لا يصلح شي منها المنشأ
فمنها ان يكون المبدأ شيونا في المشتق من هذا المبدأ لا يشترط
فيه بقاء لصلة الموقن على النائم **وهي** كون المشتق محكوما عليه
لصحة الاستدلال بانه حد ذاته بالنسبة الى من لم يكن زائنا حال ^{الاطلاق}
وهو الجدل **وهي** كون المبدأ من المصا السبا كالنكاح ^{خبا}
فلا يعتبر فيه البقاء لامتناع فيها لانها تنقضي شيئا فشيئا فموقل ^{موقوف}
اجزائه غير متفق وبعد منع **وهي** كون انقضاء الذات بالمبدأ
اكثر مما بحيث يكون عند الانقضاء بالمبدأ مضمنا في جنب الانقضاء
يكون الذات معرضا عن المبدأ وداغبا عن كالكاتب في الخطاب واللقاء

فما ذكر الحق في المتن

٥٢

والمعلم وقته من جعل الصدا مع الانتضا هو الموافق لوضع المتن وجعل
 طراز الفتاوى على المحل فلا يصح دون ما عده نظر الى عدم صدق
 ما مضى على المحل وما غلبا المحضة السابقة وحقوق في القوانين بخلاف
 انهم فقالوا هذا لفظ ينبغي ان يعلم ان صادى المشتقا مختلفة قد يكون
 المبدأ حالا كالضاب المضرب قد يكون ملكة وقد يعبر مع كونه ملكة
 كونه حرفه وصنعة مثل الخطاط والتجار والبناء ونحوها وقد يكون لفظ
 يحمل الحال والمذكور المحرفة كالقاري والكاتب المعلم والتلميذ على
 التلخيص فيها وفي كل منها فالذي يضر بالتلخيص الملكة هو زوالها
 بسبب حصول النسيان وفي الصناعات الاعراض الطويل بدن ضد الرجوع
 واما الاعراض مع فساد الرجوع ولو كان يوما او يومين بل وشهرا او
 شهرا ايضا مع ارادة العود غير مضرة ويصدق على من لم يبدل من عرض
 وفساد العود في العرف انه متلبس بالمبدأ فيهما وان طرأ الفساد لوجود
 لا اصل في ذلك الفعل واما في الاحوال فالتلخيص فيها ايضا بمختلف العرف
 انتهى وانت خبير بان شيئا مما ذكره ليس مما يبرهن بغير من جوع وليس

فصل في بيان
 هذا القول
 في المحل

في بطلان قول المفصلة

٥٣

شئ منها مما يصلح ان يكون مناطا ^{موجبا} للصحة الاطلاق اقامنا ^{كنا} كذا
من حيث خصصوا الحد الماخوذ منه فعد صلوة ^{لنا} لينا طهرا على ^{كنا} كنا
ظاهر لظهوره عند انحصار الهبة الغارضة على بعض الموارد بوضع ^ص ص
بل قد عرفت ان اشراك الهبة في جميع الموارد بوضع واحد فيمنع ان ^{يمنع} يمنع
بوضع واحد بعض الموارد بمعنى ما يفيد في بعض ^{من} من خرم مع ان بقاء
الابن الذي هو الضد في الخزانة في حالة النوم ظاهر كذا ما ^{كنا} كنا
التفصيل بين المحكوم عليه المحكوم به بل هو واضح واشنع من ^{لنا} لنا
وذلك لظهور ان الانصاف بالمحكوم عليه ^{لنا} لنا هو بعد التركيب الذي
هو بعد الاستعانة الذي هو بعد الموضع فهو قيدنا ^{لنا} لنا عن ^{لنا} لنا
بمرتبتين كيف يمكن اعتبارا في وضع المشئ والتمسك بعد جواز
الاستدلال بالابدية لاثبات الحد على الزايف لو لم يكن المحكوم عليه
حقيقا في الماضي سيظهر لك نفسا وكذا الخ ^{لنا} لنا حقه في
الخوانين من كون المبدأ قد يكون حالا وقد يكون ملكا وقد يعبر
ذلك لكونه حرفا وصنعة غير مفهوم المراد لانه ان اردنا ^{لنا} لنا ^{لنا} لنا

في بطلان الآقوال المفصلة

٥٢

للمخبر المحقق موضوع في هذه الموارد للملكة والحرقة فهو بنا في الخلاف
مضاهيا على نفس المحقق نظهوان العلم والكتب النجاة مثلا لا ^{لشغل}
الآق في نفس واحد وان اردنا انها موضوعا بوضع اخر في ضمن الهيئات ^{بالملكة}
والحرقة غير وضعها للاحداث حتى تكون المادة من قبيل المشترك اللفظي
فموضع انه لا يساعده دليل وحلا الاصل وباباه الوجدان والطبع
السليم بوجوب خبر وجهها عن صلاحية عرض الهيئتين عليها لانها انما
تعرض على الأحداث لا على اسماء الذات وان اردنا لالة الهيئتين عليها
فما وضح فثما لانها مع اسميها يمنع دلالة الهيئتين عليها لما ^{عرفت}
من ان وضعها وضع الحروف فلا تكشف الا عن شيئا حرفية وجهها ^{ظهور}
لك هو النزاع وموضوع الكلام والآقوال فتقول قد عرفت مما
ذكرناه في المعتقد ان لا فرق بين الجوامد المشتقا من جهة عدا ^{لله}
على الزمان بحسب الوضع وكذا لا فرق بينهما من جهة توفيق صحة الاطلا
على انهما الفرع بالمصادفة حال الاطلاق وانما وقع الشبه والنزاع
في خصوص المشتقا من جهة الشبه كهيئة وضع الهيئتين من حيث الدلالة على

في بيان حقيقة الحال ووضع الفاعل

٥٥

الانسان وان كان لبعض المتأخرين شبهة اخرى من جهة مدخلية ^ن غفلة
الموضع لتعلق الحكم ونزديقه ^ن ثار سنية ^ن المشددة وكيفية كافي في
حقيقة الحال بسيط الكلام في كيفية وضع الهمزة في المشتقا وقد عرفت
انها حرة فلا تكشف الا عن خصوصية لحاظ في المادة تختلف تلك
الخصو ^ن باختلاف الهمزة من الفاعل والفعل والمفعول ^ن غيرها
من الهمزة ونحن نذكر بعضها للبين غيرها بالمقابلة فتوافق الهمزة ^ن على
فقد وضع لان تكشف عن ان المادة ملحوظة منشو الى فاعل فاعل ^ن نحو
القبلا لا بمعنى العروض بل بمعنى الفاعل ^ن الفاعل ^ن بمعنى التأثير ^ن المؤثر ^ن
تختص ^ن معروضات ^ن ايضا كما في المقام والجائس ^ن العالم ^ن الحاسد ^ن غيرها
اولم يكن كما في الضاب ^ن الجارح ^ن الفاعل ^ن الباع ^ن واما الهمزة ^ن المراد
بالفاعل ^ن مجرى ^ن الاقتصار ^ن السببية ^ن على ^ن وجده ^ن لو ^ن تختص ^ن هناك ^ن في ^ن الحال ^ن
صح الاستدلال ^ن لو ^ن من حيث ^ن كونه ^ن من احد ^ن الاسباب ^ن ومن هنا ^ن نرى ^ن صحته
نوصف ^ن السهم ^ن مثلا ^ن يكون ^ن فاعلا ^ن او ^ن الشئ ^ن الغلا ^ن فاعلا ^ن وان لم ^ن يقع ^ن من
اختلاف ^ن ولا ^ن ضرورة ^ن الخارج ^ن بل ^ن وان لم ^ن يقع ^ن بعد ^ن ايضا ^ن اصلا ^ن الطوبى ^ن علة

في بيان حقيقة الجبال في وضع كفا

٥٤

محرر سلب الثابتية واختصاصية عن قطعاً وليس ذلك إلا لتحقيق المبدأ فيه
فيه فضلاً عن أن الفاعل المدلول عليها الهيئته ليست بالمتجراً ^{قضية}
والسببية لا الوقوع والتحقيق بل الدال على التحققي إنما هو هيئة الماضي
فقط ثم إن تلك المنشآت والسببية قد تحصل في الشيء من دون وصل
فعل منه أصلاً كما سمعته في مثال الثابتية والاضائية والنافعية ونحوها
وقد تحصل بتكرار الفعل والفرع عليه جعله أغلب اشغلتها واهتمامها
كالأفعال التي تؤخذ حرفاً وصنعاً فيحقق معنى الهيئة في محلها ولو في
غيرها الفعل بخلاف من لم يجعل تلك الأفعال حرفاً وصنعاً فإن
المنشآت والسببية فيه لا تحصل إلا عند إرادته المقضية لوقوع
الفعل منه لأن ذلك غالباً وأصلها فيه إنما هو باعتبار حصول تلك
الإرادة المقضية لا حصول الفعل وتحقيقه في الخارج لم يكن حيث لا
تختلف الإرادة عن الفعل غالباً فمجرد أن الأصل باعتبارها ولذا ترى
الفرق في أصل الكتاب مثلاً بين من لم يجعل الكتابة حرفاً وصنعاً
فلا يثبت إلا عند الفعل وبين من جعله حرفاً فصلاً ولو في غيرهما

في بطلان حيل السيد خا وملكته

٥٧

الفعل والموضوع في الجميع احدها انه موضوع للفعل قرأ وللحرفه ^{الصنعة}
اخرى فان هذا دعوى لا يمكن تعقله لظهور ان التفرقة بين الحال ^{الملكة}
لا يمكن دعواها من جهة وضع المادة لفرض كونها موضوعا للحث
ولا من جهة الهيئتها كونها موضوعا بالوضع الحرفي واستنفا الحرف
الصنعة والملكة من الهيئتها غير معقول وبذلك يرتفع الاشكال عن
جملة من الاطلاقان ويوضح عقد ورود النقض بها وقد عرفت كيفية
وضع الفعول والفعل وفرض على ما ذكرنا الهيئتها وبهذا يتبين
والبيان اظهر لك سقوط ما عنوانوه في المقام من انه هل يعتبر في صدق
المشتق على ثبوت قيام مبدئ الاشتقاق به ام لا وانما خالف في ذلك
جامعا فلم يعتبر واثبات المبدئ به مستدل بن ذلك بصدق الضاب
المولم مع ما الضرب الالهي بالمضروب المولم وصدق المنكلم على ^{الكتاب}
تعام مع كون الكلام مخلوقا في الهواء والشجر وما به وذلك لما
عرفت من ان هيئته الفاعل تكشف عن القيام بمعنى الاشتقاق ^{عليه} والفا
لا العوض والمحلية وثبوت القيام بالمعنى المذكور في الاشكال المذكور

في بيان معنى قيام مبدأ الاشتقاق والصد

٥٨

من يخلق عليه المشتق ظاهر لا سرفه وعروض الضرب الام والكلم في محل
 اخر لا يبطله بالقياس والعبرة في صد الفاعل بالقيام بمعنى الاشتقاق
 نعم قد يتخذ المسند اليه الفعل مع المعارض كما في المذهب العالم والجار
 وقد لا يتخذ كما في الامثلة المذكورة ثم القيام والاشتقاق المعتبر في
 صد المشتق اعم من كونه مع الواسطة او بدونها بل اغلب موارد صد المشتق
 من قبل الاول فان صد الضاحك على الانسان انما هو بواسطة كونها
 والتعجب واسطة في العروض والتعجب واسطة في البثوث وصد الواجب على
 الفعل المتعدد بواسطة كونه متندا وصد جازن القابض بواسطة كونه
 زيدا بواسطة كونه مجتهدا واعلمنا الى غير ذلك من موارد صد المشتق
 المعلوم عند اغلبنا بثبوت معناها من دون واسطة والنقص بعد صد
 التبع والتشديد على الجسم مع عروضهما وصد هما على الحركة واللون
 العارضان لغيره وادد لظهور ان الفاعل غير الفاعل ومما كل منهما
 غير الاخر فان الفاعل كما عرفت تكشف عن النسبة على وجه القيام والاشتقاق
 والفاعل تكشف عن النسبة على وجه العروض والجار ثم المحل والمعرض

في بيان معنى غيبا قبا مبدأ الاشتغال في الصلابة

٥٩

فإن يكون هو الفاعل كما في زيادة العلم فيطلق العلم على العالم وقد يكون
هو المفعول كما في قاتل القتل فيطلق القتل على المقتول لأن الفعل ^{مشتك}
لفظي بين الفاعل والمفعول ثم قد يتحقق في الشيء جهة الفاعلية والمحلية
معاً فيطلق عليه الفاعل والفاعل كاطلاق العلم والعالم على زيد و
زيد لا يتحقق فيه إلا الموضعية والمحلية دون الفاعلية كما في السعد و
السدة العارضة على الحركة واللون فيقال حركة مربع وبياض شدة
ولا يقال ساع و إنما يطلق ذلك على الجسم من جهة الفاعلية نحو
فيرون الحركة فيقال فلان ساع او مسرع فانفتح بذلك ان علم
اطلاق السريع على الجسم مع اطلاقه على الحركة العارضة له ^{مختل} انما هو
وضع الفعل مع الفاعل لا اعتبارا عند النوسط في العوض في صدق
مطلق المشق كما في قوله في الفصول حيث قال الثالث بشرط في صدق
المشتق على شيء حقيقة فيام مبدأ الاشتغال بمرزون واسطر في
العوض ان كان صفة كالصائب الفائل فان مبدأهما الضرب و
القتل بمعنى الفاعل وهما ناثر ولا فيام له الا بالموثر وكالفائم ^{على}

في صفات المبدؤ وكيفية واسطته

٤٠

والثاني فان مبتدئها آثار وصفتها وانما قبا منها بالمتاثر والمنصف
واما اذا كان المبدؤ ذاتا فلا يصير فيه القبا كما في البقال والمحدؤ
وانما قلنا من وزر واسطر في المقام احرازاً عن الغائب بواسطة
لا يصد إلا مجازاً كالشد في السرعة الغائمين بالجسم بواسطة الحركة
واللون فانه يقال الحركة سريعة واللون شديد يقال الجسم
سريع او شديد انتهى كلامه رفع مقامه لا يخفى عليك فافهم بالاحاطة
على ما ذكرنا حتى فيما فصل به من اختلاف المبدؤ واما الشبهة ^{التي}
فانما هي لبعض المتأخرين حيث استدل على حقيقتهم المشنقة المنقضة
عند المبدؤ اذا كان محكوماً عليه بصحة الاستدلال بأنه حد الزاوية
على من لم يكن ذاتاً حال الجلد مع انه لا ربط لذلك بوضع المشنقة
وصد على سبيل الحقيقة والجواب انما هو لا خلاف المقامات
في كيفية تعلق الحكم على العنوان وتوضيحه انه قد يعلق الحكم ^{على}
عنوان ويظهر من الفرائض ان ذلك العنوان هو تمام المناط بل هو
الحكم مداره كما اذا وضع على المجاورين او المشغلين او الساكنين

في حرج المشتري بطلون على المرسع كسرة

٤١

في البلد الغلا في مثلها فان ارادة دوران الحكم مدد صدق هذا العنا
 وهذه الامثلة طائفة لا تسرف فيها وقد يظهر من الفرائض والمقامات
 ارادة تعليق الحكم على مجزئ حدث في ذلك العنوان ومخفف في الخبا
 من وز مدخله لبقائه فيه فلا ينوقف تعليق الحكم ^{لك} على صدق
 العنوان حال التعليق بل يكفي فيه الصدق ولو في زمانا ومن هذه
 القبيل قوله تعالى الرائي والزانية فجلدوا كل واحد منهما مائة
 جلدة والشارو والشارفة فطعوا ابدھما فان عدا غيبا تخو
 العنوان والمبدل حال الجلد ليس من جهة كون المشتري حقيقة فيما ^{نقص}
 عنه المبدل بل من جهة ترتيب هذا الحكم الخاص في خصوص المقام على مجزئ
 هذا العنوان وز بقاءه وقد يظهر من الفرائض عند كون العنوان ^{نقص}
 في القضية مناطا للحكم اصلا لاحداثا ولا بقاء بل انما عنونه لكونه
 معرفا للموضوع والمناط غير المذكور كما اذا عرف العلميا مثلاً بالعمارة
 وقبل يجب عليك اكرام المعتمدين وهذا ايضا يختلف في المعرفة من
 حيث الحدث والبقاء لانه قد يجعل حدث بعض العناوين معرفاً قد

في حرج المشتق المطابق للمعنى

بجعل بقاءه معرّفاً بقدر الحكم أيضاً مدله من هذه الحقيقة وكيف كان
فاجتلاف الأحكام من هذه الجهة لا ربط له بكون المشتق حقيقة في الحال
أو لا عم من الماضي والحال كما أنه من هذه الجهة لا فرق بين الجامد
المشتق ولذي نوى الحكم المعلن على عنوان الرقعة قد يربط لو بعد
انقضاء ذلك وقد يرد مدله مثلاً بحريم أم الرقعة إذا انحق شي
الرقعة لا يرتفع بارتفاع الرقعة ولا يرد مدلهما لكن وجوب
التفقه وجواز الوطى يرد مدلهما وهذا لا ربط له بصدد العنوان على
الفائدة على سبيل الحقيقة أو الجواز بل هو تابع للحقيقة المتعلقة
بالمناط وهذا قد يكون معلوماً ولو بملاحظة خصوصية الحكم و
الموضوع وقد يكون مشكوكاً ولا يبعد القول بأنه مع الشك ينبغي
على كون العنوان مناطاً بقدر الحكم مدله وذلك لأن المنكلم إذا
كان في مقام البيان فالظاهر أنه في مقام بيان تمام الجها وأنه لا
يقصر عن البيان إلا لما منع مدفوع بالأصل وإذا كان في مقام بيان
تمام الجها فلا يذكر إلا ما هو المناط في الحكم وإذا كان الموضوع مناطاً

في التبيين لمراتب المشتق

٤٣

قوله

فمقتضى موضوعه دوران الحكم مداره وينبغي التنبية على أمور
فذكر بعض أهل المغفول أن الفرق بين المشتق ومبدئه هو الفرق بين
الشيء لا بشرط وبينه بشرط لا يحدث الضرب إلا غير بشرط لا كان
لفظ الضرب امتنع حمله على الذات وإن غير بشرط كان مذكراً
لفظ الضارب صح حمله عليه وهذا بناء على ما بيننا عليه غير
لأنه إن ارد من المبدئ المصدق كما هو الظاهر فقد عرفت أن التفرقة
بينهما إنما هو باختلاف المحالين في المعنى المحل لا باختلاف وضع
الهبتين وصحة الحمل وعد ليس باعتبار الالبسطة وبشرط لا
ومجرد الالبسطة لا يوجب صحة الحمل فإزاحة الضرب أن لو حظ
لالبسطة كما هو مفقاً اسم المصدق لا يوجب صحة الحمل بل المحال إنما
يصح مع الاتحاد في الوجوه والغايب في الذهن أي ملاحظة المحل
بعنوان كل منسلاً عن الوجوه حتى يبين الحمل الاتحاد في الوجوه
فحدث الضرب أن لم يلحظ الأنفسه امتنع حمله على الذات لظهور غايرها
في الوجوه الذهنية الخارجية معاً وإن لو حظ منسوباً فقد يكون منسباً

في التبيين الثاني منها

ط ٤٠

يجمع الذات بان يكون على وجه الوصفية فيصح الحمل لهذه الخصوصية

كافي المشنوق فلا يكون على هذا النحو فلا يصح الحمل كما في المصدر

الثاني فداشهر في الالسن القبا ان المشنوقات ثبت له المبدأ

فيؤمن ان المراد ما خوية الذات في الموضوع له على وجه التجريد وهو

الغنى من وجوه وضحها ان الذات ان ارد يكون مفاداً للمادة فهو فلا

المفروض من كون موضوعاً للمعنى المحكى وان ارد يكون مفاداً للهبة

فقد عرفت انها لا تدل على معنى حر في يمتنع دلالتها على الذات التي

هو معنى مسمى ثابته ان المراد من الذات اما مفهوماً او مصداقاً

كان الاول لفر دخول العرض العام في مفهوم الفصل كالناظر مثلاً

فيكون الفصل عرضياً للنوع لان مفهوم الذات عرضي لا فزاده و

المركب من الذاتي والعرض لا يكون ذاتياً بالضرورة وان ارد كانت

فمع ان لا يناسب فوء محمول بلزم انقلابها الى الامكان الخاص

ضرورياً لظهور ضرورة ثبوت الشيء لنفسه ثابته ان المشنوق

يكون من قبيل المركب ان ارد اشتماله على الموضوع والصف والخواص

في التبيين الثالث منها

هـ

وهو باطل الظهور باطنه وان ريد خروج التبيين والتبيين خروج
معنى التحدث عن بغيره المشتق مع ان كونه الاصل والعمدة في معناه ظاهر
لا سرفه والظاهر ان مرادهم من العبارة المشهورة بيان مطلق ما يستفاد
من المشتق ولو بالملامزة وظرف التحليل لا ببيان خاص وهو الموضوع له
حيث ان الهيئته تكشف عن لحاظ المادة من حيث ان فاعل ما على وجه
الوصفية فاستدعت موضوعا صح التعبير عن معناه بذات ثبت
للمادة كما صح القول بان الفعل به على الفاعل فان المراد ^{للمادة} ذلك
الاتزامية باعتبار الاستدعاء لا الدلالة للوضع والمرتبة والمطابقة
الثالث مقتضى ما ذكرنا من تعدد وضع الهيئات والمواد ان الهيئات
اتما يمكن اجزائها في المواد التي يمكن فيها ملاحظة الانتساب والنسبة
ولذا اختص اجزائها في الاسماء الموصولة للاحداث ولا يجري لها في
الجوامد اسما الاعيان نعم قد يجري في بعض اسماء الاعيان اذا تعاقبت
تعلق فعل خاص بالنسبة اليها وفهم بالفرق ان ارادة تعلق ذلك
الفعل به فنجري الهيئته فيها فصبدا لبيان تعلق ذلك الفعل بها

في المنبذ الرابع منها

فالنسبة ملحوظة بالنسبة الى ذلك الفعل لا بالنسبة الى المعين فيها
فلهذا ينبغي ان يرد الاطلاء به بلا حظ النسبة في الاطلاء ويحذف
الفعل ويكتفى عنه بما يرد الهبة على من علفه وكذا المنسول والغتم
فان معلوم نسبة الفعل المتعلق بهما اوجب صحة الاكتفاء عن ذكر ^{الفعل}
المتعلق بهما بما يرد الهبة على من علفه وكذا البقال والحداد ^{نحو}
من البغل والحداد فان تعارف الفعل المتعلق بهما من البيع الاول
والضئع الثاني اوجب صحة الاكتفاء عن ذكر الفعل المتعلق بهما
بما يرد الهبة على من علفه لكون ذلك متوافقا في الكلام وعلى
هذا القياس من جميع ما يستثنى من الاعيان **الرابع** فندفعوا ^{النسبة}
المدلول عليها بالكلام على فمهم خبرية وانشائية وعرفية ^{اول}
بما كان لها خارج نظامها ولا نظامها وانشائية بما ليس لها خارج
كذلك وهذا الكلام بظاهره منظور فيه وفلك لان المراد من الخارج
الملحوظ مطابقة نسبة الكلام اتم من المطابق وغير المطابق ^{نظما}
والا يخرج الخبر الكاذب عن كونه خبرا راسخا فنقول لا شيء من النسب

في التفرقة بين الخبر والانشاء

٤٧

الممدول عليها بالكلام عن نحو هذا الخارج اذ لا اقل من عدم
لظهور امتناع ارتفاع التفضيل من فصل مع الخارج التبر المطا
وقد يتخيل ان المراد من هذه الخارج في النسبة الانشائية حصول
معناها بنفس الكلام فيرجع التفرقة الى ان النسبة الخبرية كما
عن الواضح والانشائية موجدة له ويدفع ان النسبة الانشائية
الممدول عليها بالكلام كالنسبة الطلبية الممدول عليها بصيغة
اذا كان بالكشف الوضعي امتنع فآخرها عن الكلام لظهور وجوب
نقد المكشوف عن الكاشف الا لزم نقد العلم على المعلوم وهو
ظاهر البطلان **ومحذور الكلام** في بيان ما مرادهم والتفرقة بين
النسبتين ان النسبة مطم فلتكون على نحو استدعي فاعا لكونها
ناظرة الى غيرها وبنها جهة كشف عن واقع فتسمى خبرية وفتكون
على نحو الاستدعي فاعا ولا فيها نظر الى شيء ولا فيها جهة كشف
اصلا بل هي بنفسها فتسمى انشائية سواء كان ذلك مدلول
للكلام بكشف عنها اللفظ بالوضع او حاصله بالكلام وهذا

في كنفرة بين النسب والانشاء

٤٨

هو المراد من قولهم ان النسب ان كان لها خارج اولس لها خارج اي
ان كانت بحيث تستدعي خارجا او لا تستدعي خارجا الا ان النسب
اقا ان لا يحصل بالكلام فتكون خبرية او يحصل بالكلام فتكون
انشائية بل الغير الحاصل بالكلام ايضا قد تكون انشائية وقد
تكون خبرية والعبرة في التفرقة ما عرفت والجامع في جميع الانشاء
هو عند ثبوت الكشف والنظر فيها من غير فرق بين كونها مدكو
للكلام او حاصلها بل باعتبار النسب الحاصلة لا بخلاف خبر
انشاء الا ان تلك النسبة قد تكون هي المقتضية بالكلام وقد
تكون هي المقتضية مثلا من خبر عن زيد يكونه عالما بان الحق يقوله
زيد عالم بنسب على يد كلها حاصلة بكلامه من حيث صدق الكلام
منه بصدقه عليه انه تكلم ومن حيث كون كلامه هذا كاشفا عن
واقع بصدقه عليه انه اخبر ومن حيث كون كلامه هذا كاشفا عن
صفة حسنة بصدقه عليه انه مدحه من حيث كون كلامه هذا
مناسبا لعلم المخاطب بهذه الصفة بصدقه عليه انه اعلمه وغير

في النسب الا نشأ به الحاصل بالكلية

٤٩

ذلك من الامور الواضحة الحاصلة بالكلام فانها من النسب الا نشأ^{بشيء}
لانها هي لا تنظر فيها الى واقع اخر وح فلا يخلو خبر عن انشاء
بمعنى نضافها على نسبة واحدة كبرت عنهما متغايران بل بمعنى^{جتماع}
في الوجوه في كلام واحد فان النسبة المدلول عليها بالوضع نسبة^{خبر}
والنسب الحاصلة بالكلام بغير الوضع نسبة^{مقسم} النشأ به قسم الكلام
ان صيغ لبناء ما لولة الوضع وكان هو المقصود بالاصالة في الا^{فائدة}
دون غيرها من النسب الحاصلة به كان الكلام خبر العدا رادة الكشف
به الا عن النسبة الخبرية وان صيغ لا رادة افادة بعض تلك النسب
الحاصلة به ولم يرد النسبة المدلول عليها بالوضع الا نوطنة
ليحصل تلك النسبة كان الكلام مع انشاء وذلك كما اذا صيغ^{الكلام}
في المثال المذكور للمدح فالكلام بملاحظة هذه النسبة المقصودة
بالافادة انشاء وان كان بملاحظة النسبة المدلول عليها بالوضع
خبر وهذه النسبة الخبرية مرادة للمتكلم وطعاً واللفظ صيغ^{فيها}
ايضا لتوقف ترتيب المقصود عليها غايتها انها غير مقصودة بالاصالة

في بيان انشاء النسب الانشائي

٢٠
بل للوصول الى مفسوئاخر نظير ارادة العموم من المستثنى منه لصحة
الاستثنا فكما ان اللفظ مستعمل هناك في العموم ولا يجازيه فيها
كما هو عند اهل التحقيق كك الجمل الخبرية المستعملة في مقام الانشاء
مستعملة فيها وضعت له الا ان الفرق بين ذلك على كونها مفسوئا
بالافادة ومنعلا للعرض المذكم ومجوز ذلك بوجوب المجازية
بعد ثبوت الاستعانة فان العبرة في الحقيقة والمجاز بالاربع في
الموضوع له وعدمه ولا بشرط مع ذلك كونه ايضا مفسوئا بالاف
نعم لو قيل مع ذلك باشرط كونه مفسوئا بالافادة صح دعوى المجازية
هنا كدعوى المجازية في العام المخصص وهو خلاف التحقيق
كيف كان فجله انشاء النسب الانشائي انها اما ان تكون ملكا
للكلام بالوضع او خاصلا بالكلام من دون وضع والمدلول^{عليه}
بالوضع اما ان يكون مدلولاً للهبة او لاداة كهل ولا^{هبة} التنا
ولام الامر امثالها من جهة التمنوع والرجح فالانشاء اذا ثلثه
الاول مدلول الهبة والثاني مدلول الاداة والثالث غير^{مدلول}

في بيان أقسام النسب اللفظية

٢١

بالوضع الحاصل بالكلام أمّا الأول وهو المدلول بالهبة فمن
جملتها هبة فعل فانتها موضوعه للكشف عن زائدة المادة ^{خط} لو
منتهى إلى فاعلها على وجه المبعوثية اليه وانما عبرنا عن خصوصيته
هذه النسبة بذلك دون المطلوبية لكون ذلك جامعاً لجميع
استعمالاتها كما سبق في الفصل نعم نكشف عن المطلوبية بالاطلاق
وخلو الكلام عن الغرضية المانعة من حيث ظهور انطباق النسبة ^{منه} الكلام
للتسوية الواقعية وان لم تكن فالتسوية اللفظية أيضاً واما مع وجود
الغرضية وفروع الكلام في غير مقام ذلك فلا كشف فيها عن ذلك
بل يكون الكلام محضاً وان استعمل في الموضوع له نوطية الامر الآخر هو
المقصود بالافادة لكن يتوقف ذلك على وجود غرضية ذلك عليه
ان كانت هي خصوص المقام وذلك الامور المختلفة باختلاف المقام
كلها من قبيل الاغراض من الكلام لا المستعمل فيها الهبة لتكون
الهبة من المثلث اللفظي او تكون مجازاً في بعضها ونحن نشير
الرجلة منها بالتفصيل لئلا يخلط باللفظية من جملة ما لا يربط

في بيان كيفية الوضع في شبهة الفعل

منها التكليف وأمر الطبيب فانها وان كانت مستعملة في الموضوع
الا ان المقصود بالافادة منها إثبات الصلاح والفساد لا التكليف فلا
يستقيم من هذا المقام تكليفه ولا من نهيه عن شيء بل امره ونهيه
بمثل الخبز بالصلاح والفساد لا بمعنى استعمال اللفظ فيه بإرادة التسمية
التي هي من الشبهة الموضوعية لئلا يشاء ليكون مجازا في الهبة كقول
عرفت ان مجازية في الحروف ولا فيما هو موضوع بوضعها بل بمعنى
المقصود بالافادة من البحث عليه معرفة صلاحه من منعه معرفة فساد
بشبهة المقام وهي كونه في مقام الاشفاق وبينما التفع والضرفان
في هذا المقام لا يبحث الا على ما هو الصلاح ولا يمنع الاعمال في الفساد
ومنها ما وقع في مقام بيان الحكم الوضعي من التجاسة كقوله غسل
ثوبك من احوال ما لا يؤكل لحمه فانه في هذا المقام لا يستغنى عن التكليف
وان استعمل اللفظ في الموضوع له لكن يعلم بالقرينة عند كونه مقصودا
بالاصالة وانما جئ به نوطنة لاستفادة التجاسة او الجحيم كما اذا
اعمل بالخبز والظن فان على ارادة التكليف منه ايضا فانه ولذا

في كيفية الاستعانة على الحكم بالوضوح

لا يضاف مع المخالف عفا بين عفا بترك الواضع وعفا بترك العمل بها
أو الخبر شبه كالامر بفراءه السوء مثلاً في الصلوة فان المراد بربها ^ن ثبوتها
لا التكليف بها على سبيل الاستقلال فلا يعاقب تركها الا عفا بترك
الصلوة أو الشبهة كالامر بالطهارة أو الاستعانة في الصلوة أو الأ
بالقبض والامساك في بيع الصف أو الكيل والوزن في مطلق البيع فإن
على ارادة التكليف في جميع هذه الموارد أيضاً ظاهر وقد يظهر من
الفرائض جعل هذه الشبهة الانشائية المقصودة بالهيئة نوطنة ^{نشأ} لا
اخر حاصل للكلام فيتحقق بالكلام مع ضم الانشاء مع المدلول ^{لكل} بال
والحاصل بالكلام غايته جعل احدهما نوطنة والاخر مقصوداً ^{لنا} بال
في الافادة وذلك كما اذا استعمل الامر في مقام النهك أو الاستعانة
أو في مقام التخصيص والتشعير كقول العبد لولاه اخبرني وعافني أي ^{نا}
منقالك في العقوبة وامثال ذلك من الاستعمال فان المأذون
الهيئة في جميع هذه الموارد مستعملة فيما وضعت له قطعاً ^{ده} للوقوف
تلك المقاصد من التهديد الاستعانة على الاستعانة في الموضوع

في بطلان الاشكال اللفظي في هبة

٧٤

لان الغرض الانتقال من البه الى المحصول بروح فالمعنى الجامع للمكون بحكم
بقاء اسمها اللفظي في جميع هذه الموارد والمقامات ليس فاداك
من الكشف عن ان هذه المادة ملحوظة منشأ الى فاعل ما عليه
المبعوث به هذا هو سر نخالفتنا القوم في التعبير وكيف كان فقد
ظهر لك بما فرقناه ان قصتنا فعل ليست حقيقة بحسب الوصف في التكليف
فقد اعز كونها حقيقة في الوجوه نعم بنينا من التكليف مع الاطلا
وخلو المقام عن القرائن الكاشفة عما عده من المقاصد ثم التكليف
المطلوب ظاهر ايضا في الحتم والالزام للاطلاق فلا شيء من التكليف
او خصوص الوجوه من الموضوع له الهبة في شيء بل هما من المقاصد
والاغراض كسابر المقاصد التي عرفناها الا ان تلك المقاصد تنوقف
على وجوه فرعية حال البه ومفاليته بل عليها بخلاف هذين المقصدين
فانه يكفي فيهما الاطلاق ولذا يرفع البه عنهما بآداب في معارضهما
او فرعية حال واقعا او خصوص مقام كما هو غير خفي على الفقيه الممارس
المطلع على مشرب الفقهاء في الفتاوى واقام دليل الازالة من جملتنا

في كيفية التبيين على الحكيم المصنف

٧٥

لام الامر فان مدخولها وهو صيغة يفعل قبل دخولها كان يكشف
عن المادة ملحوظة منسوبة الى فاعل ما على نحو الانصاف وهي بالاطلاق
كانت خبرية ثم لام الامر ككشف عن خصوصية وهذه النسبة وغيرها عن
الاطلاق وجعلها على وجه المطلوبين للمكمل او المبعوثين اليه فخرجت عن
الكاشفة التي كانت فيها من جهة الاطلاق وعلى هذا الضمان لقطعة
هل ولاء الناهية وحرف التمني والرجى فان خبرية مدخولها قبل دخولها
انما هي بالاطلاق وبدخولها تخرج عن الخبرية الى الانشائية فان هل
مثلا لكشف عن كونه هذه النسبة ملحوظة على وجه المستفهمين عنها
حرف التمني عن كونها متناها ولاء الناهية عن كونها ممنوعا عنها ثم
الممنوع عنها كالمبعوثين او اخر غير التكليف التخييري هو ايضا من المقاصد
لتنقائهم مع الاطلاق كالوجوب لا هو عين الموضوع له فان النهي ايضا كالا
كثيرا ما يستعمل لمقاصد اخر كما لما نعت كما اذا قيل لا تصل اليه الحرير او لا
يكل به او المفسد كقول الطبيب لا تأكل الشيء الفلاني او عند الحجارة
اذا قيل لا تغفل بقول الفاسق وامثال ذلك من المقاصد التي تظهر بالفرائض

في كيفية الاقتضاء في العفو والابغاء

من انتهى الامر مع كونها مستعملين فيما وضعا له هذا كونه الانشاء المراد
عليه بالكلام بسبب الوضع ^{واقعا} الانشاء الحاصل بالكلام وغير المدلول
بالوضع فقد عرفنا ان من جملة الاخبار التي يقصد بها المدح والذم ومن
جملة الاخبار التي يقصد بها التكليف والوجوب والنهي فان الاخبار ^{تستعمل}
بالفعل والترك فربما يستعمل عن مطلوبيته ومعوضيته فاذا كان في معنى
بينا التكليف يقصد بذلك ما ينشأ عليه من الكشف عن المطلوبتين ^{المنعوية}
لا باستعمال الجملة الخبرية في الطلب بل بمعنى كونها مفضو بالافادة من اخبار
ذلك فالجملة الخبرية باقية على خبرتها والكلام مستعمل فيها ^{غير} الا انها
مفضو بالافادة على سبيل الاشارة بل على سبيل التوضيح ومن جملة ^{نشأ}
التي تستعمل في العفو والابغاء فان انشاء بنائها ابقاء من هذا القبيل
باعتبار النسبة الحاصلة بالكلام مع كونها مستعملة في الاخبار فان ذلك
يعتبر وفقا لانشاء ومعلومه عند وقوع البيع من تركه عند وقوع
البيع بالوضع واستعمل اللفظ فيه ايضا الا ان الفرض فان كان عند كون
المستعمل فيه مفضو بالافادة وان الفرض من اطلاق هذه النسبة الخبرية

في حكمة النفس في الغفوة واليقظة في كَيْفِيَّةِ الْإِنشَاءِ

٧٧

يترتب عليها من الالتزام بالبيع المتبقي عند ظهوره النسبة على وجه النوع ^{ولذا}
 كان الماضي لكلا النوعين على النوعين ذلك والكد في الكشف عن هذا الالتزام ^{اللفظي}
 من المضاع لا يعتمد على الحال والاستقبات فصلا الانشأ في الحق ومختص
 صيغة الماضي ولا يستقبات وان قيل براهنا بعض في بعض الغفوة لكن لا
 يثبت عند صراحة في انشاء الالتزام كصرحة الماضي فيه واقعا ^{مقتضى} الجملة لا
 كقولك هذا مبيع مثلا وان كانت أقوى الدلالة على الدوام والثبوت ^{الاستقبات}
 مع ذلك لا تناسب الغفوة وذلك لان الاثر المقتضى في الغفوة لمكان لا يترتب
 الا على اجتماع الالتزام بين الموجب القابل لم يكن الغرض من كل من الانشاء
 الا مجرد الالتزام من طرفه فقط يستغني ^{الاستقبات} الالتزام من الاخر فيترتب عليهما
 فلا يناسب التغير من كل منهما بوقوع الاثر وهذا بخلاف الايقاع فان الاثر
 المقتضى منه لما كان لا يتوقف الا على التزام واحد كان الانسبة ^{الاستقبات}
 بالجملة الاسمية دون الفعلية وان كان ماضيا ولذا نزلهم متفقين ^{على}
 عند وقوع المبيع والنكاح غيرهما من الغفوة بالجملة الاسمية مع اتفاقهم
 على وقوع الايقاع بها كقول الزوج لزوجته انت طالق والمغفول بعد ان

في بيان علمنا التعليل للأشياء

٧٨

مخروجه به بل استشكلوا في وقوعها بالجملة الفعلية كلفظة ^{عنفت} ^{وا}
 مع ان استعمال الجملة الفعلية في الاشياء لو كان مجازا خارجا عن قانون اللغة
 وجب ان لا يتصح لاشياءها حتى في العقود ان كان على القوانين وجب الحكم بالصححة
 ولو في الابطاعا وكذا الجملة الاسمية لو كان استعمالها في الاشياء على
 القواعد وجب الحكم بالصححة حتى في العقود ولو لم يكن على القواعد وجب الحكم
 بعد الصححة ولو في الابطاعا وليس السر في التفصيل الا ما ذكرناه من كيفية
 الاشياء بينهما واختلاف المقامين **و** بما حققنا لك من كيفية الاشياء
 في العقود يظهر لك فساد ما قيل في وجوب صحة التعليل في العقود ^{بما}
 بان الاشياء ايجام والتعليل مثال له فلا يجتمعان وذلك لما عرفت من ان
 الاشياء بينهما باعتبار ما يرتب عليها لا باعتبار ما استعمل ^{لفظ}
 فيها واداه الشرط تكشف عن لحاظ فساد ما استعمل فيه اللفظ لا فيما
 يوجد باللفظ وحده فالبيع المعلق بمشينة زيد مثلا اذا قصد به الاشياء
 يكون انشاءه لا لئلا يترام معلون كما انه مع الاطلاق كان انشاءه لا لئلا
 مطلق وليس ذلك الا كانشاء المدح فكما انه مع الاطلاق يكون انشاءه

في بيان علمنا بالتعليق والانشاء

٢٩

مدح مطلق ومع التعليق مدح معلق كقولك نعم الرجل ان اكرمني بكذا
كذلك العفو ويبين اخرى يكون التعليق بهذا الانشاء لا الانشاء كيف
وقد اجتمعوا على صحة التعليق في بعض العفو كالقدير والنك والوصية مع ^{نفا}
ايضا انشاء وصحة التعليق في الاوامر والنواهي ^{نفا} ودرى كصحة ^{نفا} في الا

المدح عليه بالارادة كقولك ان جاءك زيد فاعمل نكرا او كبت عروضا
اذا جاتني اكرمني وامثالها من الانشاءات المعلقة فلا يمنع من التعليق
في انشاءات العفو والابفاء مما من هذه الجهة وانما المنع فيما عدل ^{الجميع}
على صحة التعليق فيه امر اخر كما اخر الاثر عن الانشاء كما في التعليق ^{الصفة}
او على الجفر بالاثر حال الانشاء كما في التعليق على الشرط ^{بلا} فذلك

على اعتباره وفي العفو والابفاء اما اخرج ليس هنا محل ^{باب}
بته عليه بعض الفقهاء في مطاوي كلامه وليكن هذا هو ما اريد

نحوه والحمد لله على ما وفقني له تمامه وقد وضع

(٢٩)

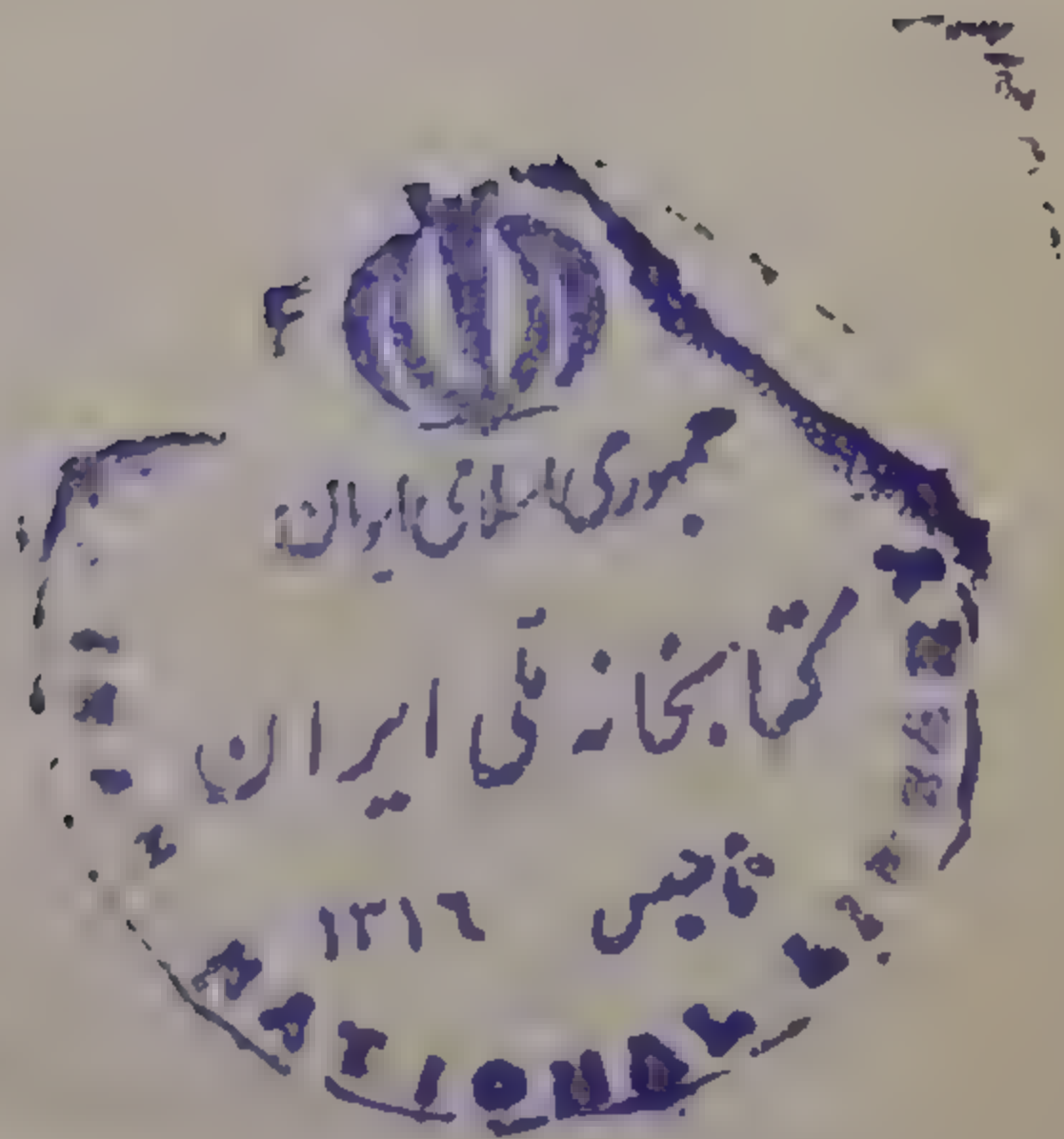
الفراغ عن تصنيفها في الرابع والعشرين

من شهر ذي الحجة الحرام سنة

١٣١٨

فردف الفراغ من كتابها

في شهر ذي الحجة الحرام سنة



صفحة	سطر	غلط	صحيح
٥	١	والقو ومثلوا الشا	والقو ومثلوا الشا
٥	١٢	حروف	الحروف
٨	٣	فعدل	فعدلوا
٨	٤	فلا حظ	فلا حظوا
١٢	٤	فيه	ففيه
١٣	١٤	وعلم	وعلمها
١٤	٢	مبنى	مبنى
١٥	٢	انية	انية
١٥	٦١	اوجب	اوجب
١٤	٧	فلنا حنث في	فلنا حنث
١٨	٩	الحنيفة	الحنيفة
١٩	١٣	كلا	كل
٢١	١٣	بانقائ	بانقائها
٢٢	٧	رفبه	رفبه
٢٥	٥	معنه	المعنه
٢٦	١٠	فيه	فيها
٢٨	٥	اللفظ كما	اللفظ
٣٤	١٠	الاقتضار	الاقتضاء
٣٤	٢	وانما	دائما
٣٨	٩	هو مع	هو
٣٩	٣	هذا من الوضع	هذا من الوضع

صحيح	غلط	سطر	صفحة
الموضوع له	الموضوع	٤	٤٠
ان وضع	ان اوضع	٥	٤١
المعزى	المعزى	٧	٤١
الى الالتزام	بالالتزام	٣	٤٢
يكون	كون	٣	٤٢
هداية بالقول	هدايته	١٣	٤٢
بان الجريئة	ان الجريئة	١٤	٤٢
كانت	كان	١	٤٨
ان المنشأ	ان النشاء	٥	٥١
والضاربة	والضاربة	١	٥٤
والتحقق	والتحقق	٣	٥٤
لا باعتبار حصول	لا لحصول	١١	٥٤
قد	قلو	٥	٥٩
عنه	عند	٩	٤٠
المراد منه	المراد	٦	٤٥
مضدًا	مضدًا	١٢	٤٥
غيره	غيرها	٧	٤٩
فيه	فيها	٣	٦٠
للكلام	بالكلام	٨	٦٣
تكشف	تكشف	٨	٦٥
عن	من	١٠	٦٦



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران